حركة
النهضة

حـرّية . عـدالة . تـنمية

البرنامج الإنتخابي
نحو اقتصاد صاعد و بلد آمن
تونس 2015 - 2020

تونس 2014

البرنامج الانتخابي لحركة النهضة

نحو اقتصاد صاعد وبلد آمن

تونس 2020/2015

الفهرس

المقدمة..... 6

I. كُلُّنا ثِقَةٌ فِي المُستقْبَل 6

II. إسهامنا في خدمة التونسيين 8

III. أهدافنا لتونس في المرحلة القادمة 10

IV. برنامجنا: نحو اقتصاد صاعد وبلد آمن 13

المجال الاقتصادي والاجتماعي: إصلاحات اقتصادية لخلق الثروة وفتح آفاق الارتقاء الاجتماعي 14

I. رؤيتنا الاقتصادية 15

II. سياسات اقتصادية نوعية للارتقاء بالاقتصاد الوطني..... 17

1. المحافظة على التوازنات المالية الداخلية والخارجية على المدى المتوسط والبعيد 17

2. انتهاج سياسة صناعية نشطة وواعدة 18

3. انتهاج سياسات إدماجية 19

4. الانخراط الفعّال في منظومة الاقتصاد العالمي 19

III. إصلاحات هيكلية لتوفير مناخ ملائم للاستثمار وتحفيز النمو 20

1. إصلاحات لتحسين مناخ الاستثمار 20

2. التسريع بإصلاح القطاع المصرفي والمالي 20

3. إصلاح جبائي بهدف النجاعة والعدالة الجبائية 22

4. إصلاح المؤسسات العمومية 23

5. إصلاح الصناديق الاجتماعية 23

6. ترشيد الدعم وتوجيهه إلى مستحقيه..... 24

7. استيعاب القطاع الموازي في القطاع المنظم 24

8. الارتقاء بمنظومة إعداد الموارد البشرية 25

IV. مخطط الإقلاع الاقتصادي: البرامج الوطنية الكبرى 26

1. البرنامج الوطني لتطوير البنية التحتية واللوجستية 26
2. البرنامج الوطني لتحقيق الانتقال الرقمي 27
3. البرنامج الوطني لجلب الاستثمار الخاص في المشاريع الكبرى 27
V. **برامج إسناد الأنشطة الاقتصادية 27**
1. برنامج للنهوض بالتشغيل والتقليص من البطالة 27
2. برنامج للهيكلة الاقتصادية ودعم التصدير 28
3. برنامج لتطوير قطاع السياحة 29
4. برنامج للدبلوماسية الاقتصادية 29
5. برنامج لإشراك التونسيين بالخارج لدعم التنمية 30
VI. **دور تعديلي للدولة يوائم بين الفاعلية الاقتصادية والمسؤولية الاجتماعية 30**
VII. **تأمين مستقبل الأجيال الجديدة 31**
1. تحقيق الأمن الطاقي 31
2. حلّ مشكل ندرة المياه 31
3. تنمية القطاع الفلاحي 32
4. المحافظة على البيئة 33
مجال الخدمات الأساسية: توفير مقومات العيش الكريم والحد من الفوارق بين الجهات والفئات 34
I. **تحسين الخدمات الصحية للمواطن 34**
II. **التهيئة العمرانية وتوفير السكن اللائق وتحسين نظافة الأحياء 35**
III. **إحكام الاندماج والتوازن بين الشريط الساحلي والمناطق الداخلية 36**
IV. **منظومة تعليمية ناجعة تنمي الحس النقدي وتشجع على الإبداع 36**
استكمال بسط الأمن والاستقرار ومكافحة الإرهاب 37
I. **مقاومة الإرهاب 37**
1. اعتماد مقاربة أمنية وقضائية 38

2. اعتماد مقاربة وقائية شاملة تعالج مختلف الأبعاد الفكرية والتربوية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية التي تتغذى منها الظاهرة 38

II. مقاومة التهريب 38

III. تأمين البلاد ضد الفوضى والعنف والجريمة 39

IV. تحصين المجتمع ضد التطرف والانحرافات الاجتماعية 39

المجال السياسي: تثبيت حرية المواطن في مجتمع ديمقراطي ودولة قوية _____ 40

I. إنجاح التجربة الديمقراطية في تونس 40

1. تدعيم التوافق والتشاركية 40

2. استكمال بناء مؤسسات وآليات الديمقراطية 40

3. دعم المجتمع المدني 41

4. تقديم كل الدعم لهيئة الحقيقة والكرامة من أجل تحقيق عدالة انتقالية منصفة وعادلة 41

5. استكمال إرساء الهيئة الوطنية للوقاية من التعذيب 41

I. تقوية مؤسسات الدولة وتعزيز سلطة القانون 41

I. إصلاح القضاء ليكون أكثر نجاعة وفي خدمة المواطن 43

II. ترسيخ إعلام مهني وحرّ 44

III. ترسيخ اندماج تونس في محيطها الإقليمي والعالمي 44

المجال المجتمعي: ترسيخ وحدة المجتمع ودعم الثقافة والفنون _____ 45

I. تدعيم مكاسب المرأة وتوسيعها 45

II. استثمار الموروث الثقافي ودعم الوحدة المجتمعية 45

III. مشاركة فاعلة للشباب في الحياة الثقافية والسياسية والاجتماعية 46

IV. دعم الإنتاج الفكري والثقافي 47

V. رياضة وترفيه 48

خاتمة _____ 49

المقدمة

I. كُلُّنا ثِقَةٌ فِي المُستقْبَل

تستشرف تونس الحبيبة وقد أوشكت أن تستكمل مسارها الانتقالي الديمقراطي بنجاح طورا جديدا في تحقيق حلمها في بناء نهضة اقتصادية اجتماعية تحقق لها ريادة أخرى: التنمية والكرامة لكل مواطنيها بعد أن قطعت أشواطا في تحقيق الديمقراطية لا ينكرها إلاّ مكابر، لا سيما بالنظر إلى إقليم قد ضربه إعصار الفتن والثورات المضادة، بينما نجحت تونس والحمد للّه في القطع مع الاستبداد ونظام حكم الفرد الغاشم.

لقد نجحت تونس الحبيبة في تجميع أبنائها حول دستور توافقي عظيم نال إعجاب الجميع، قد واءم بين الاسلام وجوهر الحداثة وأرسى أسس دولة القانون واحترام الحريات الفردية والعامة وحقوق الإنسان. كما واءم بين السلطة المركزية والسلطات الجهوية والمحلية ووضع أسس مشروع تنموي عادل، قطع الطريق عن كل صراع أيديولوجي حول أنماط المجتمع وحول الهويات المتصارعة، مشروع متوازن يميز إيجابيا الجهات المحرومة ويوفر الصحة والتعليم لكل التونسيين.

لقد نجحت تونس في ترسيخ ثقافة التوافق والحوار والعمل المشترك: دستورها توافقي وحكومتها التي أفرزتها الانتخابات توافقية بين جناحي الأسرة التونسية. إنّ نهج التوافق قد حما تونس بفضل اللّه من إعصار الثورات المضادة الذي ضرب بقوة الربيع العربي مركز اليوم النموذج التونسي جهده بعد أن أوشك على استكمال المرحلة الانتقالية على تنشيط الاقتصاد ودفع المبادرة الخاصة وتشجيع رجال الاعمال والاستثمار سبيلا لتوفير الشغل وتحسين ظروف عيش بنات وابناء تونس.

لقد نجحت تونس في المحافظة على إشعاعها الخارجي منارة متلألئة، يرنو اليها العالم بالإعجاب لنجاحها في محيط يسوده الفشل والاضطراب. ويحق للنخبة السياسية أن تفخر بما أنجزت لتونس وللعرب وللمسلمين ولشركاء تونس ، ولحركة النهضة في ذلك إسهام معتبر إن لم يكن الأوفى.

لقد نجحت تونس في إفشال مخططات الانقلاب على ثورتها أسوة بما فعلوا مع غيرها بل قد حققت مستويات من النمو، تقرب مما كان سائدا رغم ارتفاع نسق الاحتجاج والإضراب، كما نجحت في رفع نفقات التنمية والتدخل الاجتماعي

الخلاصة من كل ذلك أنّ تونس نجحت في بناء أسس نظامها الديمقراطي الوليد وتفكيك أسس النظام الفردي وهي تستشرف اليوم الانتقال إلى المهمة الموالية مهمة الاقلاع الاقتصادي والتنموي وتجاوز تركة الأزمات الثقيلة التي ورثتها عن العقود الماضية ثمرة من ثمار الدكتاتورية وعجز المنوال التنموي السابق عن تطوير الاقتصاد والاستجابة لاستحقاقات التشغيل وتقليص التفاوت الجهوي.

تونس اليوم جديرة بتحقيق حلمها الكبير في النهوض والتنمية وهي تستشرف المرحلة الانتقالية الثالثة مرحلة الإقلاع الاقتصادي بعد أن تحققت الأهداف السياسية ببناء مؤسسات سياسية منتخبة نريدها متينة عادلة تحقق الاستقرار والتنمية

نريد تحقيق الرخاء الاقتصادي لكل بنات وأبناء تونس لهذا الجيل والأجيال القادمة

نريد تحقيق التوازن المطلوب بين الحرية والعدل الاجتماعي والأمن للمواطن

نريد بناء دبلوماسية نشطة وفاعلة تنفتح تونس بموجبها على آفاقها الافريقية والعربية والآسيوية والمتوسطية وإقامة شراكات معها تعزز شراكتنا مع المجال الأوروبي

أيها التونسيون والتونسيات أحبابنا ، أمامكم فرصة تاريخية وانتم محطّ اعجاب العالم واستعداداته الهائلة للوقوف الى جانبكم وإنجاح تجربتكم بديلا عما يتلظى به من صور الإرهاب المرعبة .أمامكم فرصة تاريخية لتحقيق حلم تاقت إليه ودفعت من أجله اجيال أثمانا باهظة أن ترى تونس حرة جميلة مزدهرة تعانق عصرها فاعلة فيه متمسكة بأصلها معتزة به تونس الحلم مرمى أيديكم إذا وثقتم في أنفسكم وجمعتم صفوفكم وغالبتم نزوعات الانقسام والصراع المحموم وفقهتم فن التوافق وحكمة إدارة الاختلاف إدارة حضارية راقية بمنأى من كل بغضاء وكراهية وإقصاء والتزاما بنهج الحوار والتوافق والبحث الناصب عما يجمع لا عما يفرّق، عمّا يبني لا عمّا يهدم. تونس أمانة في أعناقنا جميعا . فلنعمل جميعا من أجل إنجاز هذا الحلم الكبير. قال تعالى"وعلى اللّه فتوكلوا إن كنتم مؤمنين" "إنهم يرونه بعيدا ونراه قريبا"

وحركة النهضة وهي تستعد لخوض هذا الاستحقاق الانتخابي تستشعر حجم تطلعات التونسيين وتقدّر درجة المسؤولية التي تحملها على عاتقها كأحد أهم الفاعلين الوطنيين المعنيين بإنجاح المسار الانتقالي الديمقراطي وتأمين وصول تونس إلى إرساء تجربة ديمقراطية تعطي الأمل في المستقبل وتحقق النهوض الاقتصادي المرجو. إنّ طريق تونس الثورة إلى المستقبل يمرّ عبر تثمين وتدعيم ما حقّقناه متكاتفين ومتعاضدين من نجاحات في بعض المسارات وتجاوز جوانب الضعف في مسارات أخرى.

II. إسهامنا في خدمة التونسيين

تسلمت حكومة الائتلاف الثلاثي مهامها اثر انتخابات 2011 في ظلّ سياق دولي وإقليمي اتسّم بصعوبات اقتصادية ومشكلات أمنية كبيرة هدّدت الاستقرار وزادت من صعوبة الوضع العام بالبلاد خاصة في ضوء تفاقم ظاهرة الإرهاب التي زاد تفجر الوضع في ليبيا من خطورتها. إضافة إلى ما كانت عليه الدولة من ضعف وهشاشة وتراجع لهيبتها بفعل حالة الانفلات الأمني والاجتماعي الذي صاحب مرحلة ما بعد الثورة، الشيء الذي فرض أولوية تأمين البلاد من مخاطر الفوضى والانفلات والمحافظة على الدولة من الانهيار وعلى المؤسسات من التفكك وعلى الوحدة الاجتماعية من التصدع.

يجدر التذكير في هذا الصدد بتراجع الأداء الاقتصادي العام لسنة **2011** والمتمثّل في النزول الحاد للنمو **(-2٪)**بسبب تعطل الإنتاج في أغلب القطاعات الاقتصادية، وتفاقم البطالة **(18,9٪)** وتآكل الاحتياطي من العملة الصعبة بحوالي 30 يوم توريد وتفاقم المديونية بأكثر من أربع نقاط مئوية **(من40,4 ٪إلى44,6 ٪)** وارتفاع نسبة عجز الميزانية بأكثر من نقطتين **(من 1٪ إلى 3,3٪)** . وتقاطع كل ذلك مع ارتفاع سقف المطلبية الاجتماعية وتجاذبات سياسية حادة. ورغم صعوبة هذه الظروف فقد مارست الحكومة الائتلافية بقيادة النهضة مهامها بكل مسؤولية وأمانة. وكان من نتائج ذلك ما تحقق من إنجازات هامة في عديد المجالات نجملها فيما يلي:

أولا :على المستوى السياسي و الحقوقي:

كان للحكومة الائتلافية ولحركة النهضة خصوصا، سواء عبر قيادتها السياسية أو كتلتها النيابية، دور بارز في:

- تأمين البلاد من مخاطر الفوضى و الانفلات و ضمان استمرار الدولة والمرافق العامة وحفظ السلم الاجتماعي ،وحماية التجربة الديمقراطية الفتية عبر الحوار والتوافق وحتى التنازل عن السلطة لإنجاح المسار الانتقالي وحمايته من الانتكاس.
- سن دستور توافقي يجمع بين قيم الإسلام والحداثة ويضمن الحقوق والحريات ويؤمّن المستقبل للأجيال القادمة ويؤسّس لنظام جمهوري ديمقراطي تشاركي يدعم مدنية الدولة وسيادة الشعب واستقلال القضاء والعدالة الاجتماعية والمساواة بين المواطنات والمواطنين ويمنح الجهات سلطة تديرها مجالس منتخبة في إطار اللامركزية؛ كما يضمن الدستور تركيز عدد من الهيآت الدستورية المستقلة.
- المحافظة على الحريات العامة والخاصة وعلى نمط المجتمع والعمل على دعم المجتمع المدني والشراكة معه.
- مقاومة الفساد ودعم الهيآت ذات العلاقة وإنشاء القطب القضائي المالي والبدء في استعادة الأموال المنهوبة.

ثانيا :على المستوى الاقتصادي والمالي

بمجرد استلامها لمهامها انطلقت حكومة الائتلاف في تنفيذ جملة من السياسات والإصلاحات مكنت من تجاوز مصاعب التركة الثقيلة التي ورثتها عن حكومات ما قبل الانتخابات والتوفيق في دفع نسق النمو والتدرج بالاقتصاد نحو التعافي باستعادة نسق نمو اقتصادي ايجابي ب **3,6** ٪ سنة **2012** و **2,6** ٪ سنة 2013 ، والنزول بمعدل البطالة من **18,9** ٪ سنة **2011** إلى **15,3** ٪ نهاية سنة 2013. كما تمكنت الحكومة من تعبئة احتياجات البلاد من الموارد الخارجية لتمويل التنمية والبرامج الحكومية بالتعاون مع الشركاء الاقتصاديين الدوليين،وجلب المزيد من الاستثمار الخارجي الذي نما بنسبة **+80٪)** (في 2012 و (+15٪) في 2013 بعد التراجع بحوالي (- 30 ٪) سنة **2011** ، وبذل الجهد للتحكم في الأسعار وضمان تزويد الأسواق.

ثالثا: على المستوى الاجتماعي

بلغت التّحويلات الاجتماعية حوالي **60** ٪ من ميزانية الدّولة و **25** ٪ من الناتج الداخلي الخام ،تمّ تخصيصها لتنفيذ البرامج والمشاريع في مجالات الصّحّة والتّربية والتعليم والتكوين والتشغيل والرعاية الاجتماعية والخدمات العامّة، وتمكين 50 ألف عائلة معوزة من منح والزيادة في مبلغها بـ 45٪ ، والانطلاق في تنفيذ البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي وتنظير الأجر الأدنى الفلاحي مع الأجر الأدنى الصّناعي والتّرفيع فيهما ، وتوسيع دائرة المشمولين بأنظمة الضّمان الاجتماعي و اعتماد اجراءات جبائيّة لصالح الفئات الضّعيفة مثل إعفاء أصحاب الدخل السنوي ما دون **5000** دينار من الضريبة.

رابعا :في مجال الإصلاحات التشريعية و المؤسساتية

انطلقت الحكومة، إلى جانب الإجراءات العاجلة والضرورية لمعالجة الأوضاع المستجدة في سلسلة من الإصلاحات التشريعية والمؤسساتية كالشروع في برنامج إصلاح المنظومات البنكّية والجبائية واستكمال الإطار القانوني للمالّية الإسلامّية، وانجاز مجلّة جديدة للاستثمار وقانون للشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتطوير الإطار القانوني المنظّم للصفقات العمومية. كما تمّ وضع برنامج اصلاح شامل لمنظومة القضاء والأسلاك المساعدة له وتطوير الخارطة القضائية والانطلاق في مراجعة الخارطة الصحية، والبدء في إصلاح منظومة التكوين المهني حتى تستجيب لمتطلبات التنمية وحاجيات الاقتصاد.

خامسا: على المستوى التنموي

عملت الحكومة على الترفيع من ميزانية التنمية وتسريع نسق الإنجاز باتخاذ مجموعة من الإجراءات والإصلاحات مثل تيسير تغيير صبغة الأراضي الفلاحية لتنفيذ البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي وإحداث المناطق الصناعّية بالجهات الداخلية وتشريك المجتمع المدني في تخطيط التنمية و متابعة تنفيذها لتجاوز العراقيل والصعوبات بغاية تحسين ظروف عيش المواطنين و إحداث مواطن شغل جديدة. فقد ارتفعت نفقات التنمية بأكثر من 20 ٪ لتبلغ خلال سنتين أكثر من

9000 مليون دينار تمّ توجيه النصيب الأوفر منها للمناطق الداخلية. وقد شملت المشاريع المنجزة أساسا تحسين البنية التحتية الطرقية وحماية المدن من الفيضانات والنهوض بالبنية التحتية الصناعية وتعصيرها وإنجاز مشاريع التنمية الفلاحية من سدود ومناطق سقوية ومسالك فلاحية وتزويد بالماء الصالح للشرب ومدّ قنوات التطهير والإنارة العموميّة وتحسين المساكن وإقامة المرافق والفضاءات العامّة، وأهمها الانطلاق في تهذيب وتأهيل119 حيّ شعبيّ يقطنها حوالي **700** ألف ساكن، والترفيع بخمسة أضعاف اعتمادات البرنامج الجهوي للتنمية وتوسيع برنامج التنمية المندمجة ودعم برامج إحداث المؤسّسات الصّغرى بالجهات الدّاخليّة، وإحداث اللجنة العليا للمشاريع الكبرى كإطار مؤسساتي ناجع وشفاف.

III. أهدافنا لتونس في المرحلة القادمة

يلحظ المتابع لمسار البلاد منذ أكثر من قرن ونصف وعيا عاما متزايدا في أوساط الشعب و نخبه الثقافية والسياسية و الإدارية ذا ثلاثة أبعاد، يظل الحوار بينها مستمرا:

- أولها الوعي بالتخلف الحضاري مقارنة بما حققته أمم أخرى من تقدم أكسبها قوة وعزة وثراء. ويعود هذا التقدم إلى تحرر العقول من الأوهام وتحرر الحكم من الاستبداد
- ثانيها الوعي العميق بالضرورة القصوى لردم هذه الهوة عن طريق اكتساب العلوم الحديثة والتقنيات وتطوير الإدارة و المؤسسات السياسية بما يحقق النجاعة ويطور وسائل الإنتاج و يدرأ آفة الاستبداد.
- ثالثها الوعي العميق بصلاحية الإسلام وتراثه مرجعية قيمية وثقافية وأساسا لهذا المشروع الإصلاحي التحديثي عبر الاجتهاد والتجديد وتفعيل الحوار حول قضايا العصر و علومه ومكتسباته .

إننا في حركة النهضة نؤمن بضرورة تفعيل جملة القيم الإنسانية السامية النابعة من ديننا القويم ومن المخزون الثقافي و الحضاري للمجتمع التونسي و هويته العربية الإسلامية مثل التكافل و العدالة الاجتماعية والترابط الأسري ومكافحة الفساد و ترشيد الاستهلاك و إعلاء قيمة العمل و الجهد و الجدارة والأمانة و تقوية الحس الوطني. إنّ البناء الديمقراطي والتقدم الاقتصادي ودعم وحدة المجتمع وقدراته بحاجة إلى تجذير هذه القيم في برامجنا التربوية والثقافية والإعلامية.

إن حركة النهضة التي تعتبر نفسها امتدادا وتطويرا لرسالة الإصلاح السياسي والاجتماعي والثقافي في تونس تنطلق في تحديد أهداف المرحلة القادمة:

- من الوعي العميق بمكتسبات بلادنا قبل الثورة وبما أنجزته بعدها
- من إدراك لحقيقة الصعوبات والتحديات الداخلية والخارجيةالتي تعترضها
- ممّا يشهده محيطنا الإقليمي والدولي من حراك وتقلبات مرشحة للاستمرار لسنوات قادمة
- من الترابط الوثيق بين مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية التي يتوقف عليها مشروع تقدّم بلادنا

وترى أنّ أهداف المرحلة المقبلة هي أساسا:

أولا: المجال السياسي، دولة قوية ومجتمع حر ومواطن كريم

سنواصل جهود البناء الديمقراطي للقطع مع الاستبداد والفساد وانتهاك حقوق الإنسان، ولبناء نظام ديمقراطي يقوم على أساس المواطنة واحترام الحرية والمساواة في الحقوق والواجبات وعلوية القانون وتفعيل اللامركزية وتشكيل سائر الهيئات الضرورية تطبيقا للدستور الجديد وتفعيلا لخياراته. إنّ قوّة الدّولة تتحقق باستنادها إلى الإرادة الشعبية والمؤسسات المنتخبة والتزامها بالقانون وقدرتها على فرض سيادته وتحقيق أهداف الثورة السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية.

ويندرج في هذا الهدف استكمال بناء كافة مؤسسات الديمقراطية وآلياتها ودعم المجتمع المدني وتطوير الإعلام والحياة الحزبية، والارتقاء المستمر بالتجربة الديمقراطية التونسية من خلال الحوار والبحث عن التوافق دعما للاستقرار السياسي وبناء للعلاقات بين الأطراف السياسية والمدنية على أسس الاحترام والتعاون والتنافس النزيه ودعم الوحدة الوطنية. ويدخل في هذا المجال أيضا التصدي للإرهاب ولثقافة الكراهية والعنف وتقسيم المجتمع وإثارة النعرات والفتن داخله.

ثانيا: المجال الأمني

إننا على وعي عميق بالتحديات الأمنية التي تمر بها المنطقة وبأبعاد الانفلات الأمني الذي حصل بعد الثورة وبما لكل هذه العوامل من أخطار وانعكاسات سلبية على أمن الوطن والمواطن وعلى اقتصادنا الوطني وعلى سائر مجالات الحياة. ولتجاوز هذه التحديات فإننا سنضاعف من جهود مقاومة الجريمة والتهريب ومكافحة الإرهاب وتفكيك خلاياه ومعالجة العوامل التي يتغذى منها كالفقر والتهريب وضعف الوعي الديني الصحيح وسنواصل تطوير المؤسسة العسكرية والأمنية من حيث رسالتها الوطنية وبرامج التكوين والتدريب ووسائل العمل وتجهيزاته وظروف العمل والحماية والقوانين المنظمة لها وتحسين الرعاية بمختلف جوانبها. وسنعمل على تجنيب المؤسسات الأمنية والعسكرية كل تجاذب سياسي أو إعلامي أو مسّ من معنوياتها أو خرق لخصوصياتها، وسندعم التعاون والشراكة وتبادل الخبرة مع الدول الشقيقة والصديقة في مكافحة الإرهاب والجرائم المنظمة والتهريب.

ثالثا: المجال الاقتصادي و الاجتماعي

إن تحقيق التقدم الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي يستوجب دعم المؤسسة الاقتصادية وتطوير مناخ الأعمال وظروف الإنتاج وإعادة الاعتبار لقيمة العمل ومواصلة الإصلاحات الكبرى وتسريعها مع تشريك الأطراف المعنية، وتفعيل العقد الاجتماعي وترسيخ الحوار والشراكة مع المنظمات الاجتماعية لتسهيل التوافق. كما يتطلب كذلك دعم السياسات الموجهة للأسرة والمرأة والشباب والطفولة. ويتنزّل في هذا الإطار القيام بالإصلاحات الاقتصادية اللازمة للنهوض الاقتصادي والرفاه الاجتماعي ومنها:

- إصلاح الإدارة وتطوير خدماتها وإصلاح مجال الاستثمار واستكمال الإصلاح الجبائي لمزيد النجاعة والعدل والشفافية، وإعطاء أولوية للإصلاح البنكي والمالي ضمانا لشفافية المعاملات ودعم التمويل والاستثمار وتنويع أساليب تشجيع المؤسسات الصغرى والمتوسطة، ومواصلة دعم البرامج الجهوية للتنمية.
- ترشيد النفقات العمومية والضغط عليها وضبط آليات المراقبة والشفافية، وترشيد الدعم وتوجيهه إلى مستحقيه، ومعالجة الوضعية المالية والاجتماعية للمؤسسات العمومية وتطوير أدائها، والإسراع باتخاذ السياسات الضرورية لتجاوز العجز المتراكم للصناديق الاجتماعية.
- إعداد خطة وطنية للإصلاح التربوي والتعليمي في ضوء ما تم من استشارات حرصا على جودة التعليم ومستوى الشهادات التونسية وانفتاحا للمدرسة والجامعة على المجتمع ومؤسساته، وتنفيذ استراتيجية التكوين المهني والتشغيل التي أعدت سنة 2013.
- التعجيل بإجراء الانتخابات البلدية حتى تتمكن الهيئات البلدية القارة بالتعاون مع السّلط الجهوية والمركزية من تطوير إمكانياتها المالية ووسائل عملها ومعالجة قضايا النظافة والبيئة و التهيئة العمرانية.

رابعا: مجال الثقافة والتربية والعلوم والفنون

ستعمل حركة النهضة على تنمية الثقافة والفنون والإبداع بما يجعل بلادنا منارة للعلم وقبلة للفنون من خلال:

- تنمية الثقافة وتطوير مؤسساتها ودعم موارد الأنشطة الثقافية المختلفة من موسيقى ومسرح وسينما وفنون تشكيلية وكل أشكال الفنون الأخرى
- العناية بالمثقفين والفنانين والأدباء والمفكرين والكتاب وتحسين ظروف عملهم وتحقيق الإحاطة اللائقة بهم طيلة مسارهم المهني وفي مرحلة التقاعد
- توطين الأنشطة الثقافية والفنية بالجهات واستثمار مخزونها الحضاري
- جعل تونس مركزا إقليميا للثقافة والإعلام
- إصلاح منظومة التربية والتعليم والتكوين المهني
- الارتقاء بمستوى الجامعة التونسية وتنمية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي

خامسا: العدالة الانتقالية ومقاومة الفساد

لا هيبة لدولة لا تنتصر للمظلومين ولا تستعيد الحقوق لأصحابها

سنعمل على أن تقوم هيئة الحقيقة والكرامة برسالتها التاريخية في كنف الاستقلال و الموضوعية والشفافية بما يساعد على معالجة مظالم الماضي و تسويتها و تقوية اللحمة الوطنية و سد الباب أمام عودة الظلم و الاستبداد و تحقيق المصالحة الوطنية كما سنضاعف الجهود، لا سيما مع استقرار المؤسسات السياسية بعد الانتخابات، لتفعيل جهود مكافحة الفساد كجريمة و "كثقافة وعقلية وأخلاق" تم التطبيع معها طوال عقود ،و يندرج في هذا الإطار مواصلة جهود استرجاع الأموال المهرّبة و الإسراع بمعالجة ملفات الممتلكات المصادرة في كنف الشفافية. كما سنواصل تفعيل الاتفاقيات المتعلقة بالشفافية والحكم الرشيد وتقوية مؤسساته الرقابية والضبط والاستفادة من تجارب البلدان التي تمكّنت من مقاومة الفساد المالي والإداري.

سادسا: العلاقات الخارجية

لقد فتحت ثورة الحرية والكرامة آفاقا رحبة لدعم علاقات بلادنا الخارجية بما يخدم مصالحها الاقتصادية والثقافية والسياسية ويدعم إشعاعها ويوفر لشعبنا فرصا جديدة في مختلف المجالات في إطار الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة، وسنعمل على تقوية العلاقات المغاربية وتفعيل الاتحاد المغاربي والتعاون العربي وتطوير علاقاتنا الإفريقية والأسيوية مع المحافظة على علاقاتنا التقليدية مع شركائنا وتطويرها، وإعطاء الأولوية للأبعاد الاقتصادية والمالية في علاقاتنا الخارجية.

IV. برنامجنا: نحو اقتصاد صاعد وبلد آمن

تقدّم حركة النهضة للتونسيين، بعد تجربة حكم أكسبتها خبرة ومعرفة بمتطلبات النهوض الاقتصادي والاستقرار الأمني والرفاه الاجتماعي، برنامجها للانتخابات التشريعية 2014، وهي تدرك جيدا حجم التحديات التي ستواجهها بلادنا في المرحلة المقبلة وخاصة منها التحديات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية.

أولوياتنا التي نتجه بها إلى المستقبل أساسها، إصلاح اقتصادي يخلق الثروة ويفتح آفاق الارتقاء الاجتماعي، ودعامة هذا الإصلاح عدالة اجتماعية بين الفئات والجهات، وشرطه بسط الأمن والاستقرار ومحاربة الإرهاب. نبني كل ذلك على ما حقّقناه منذ الثورة المجيدة من مكتسبات سياسية تثبّت حرية المواطن في ظل مجتمع ديمقراطي ودولة قوية وعلى ما استقرّ

لتونس من ثوابت تصون وحدة المجتمع وتثمّن موروثه الثقافي وتفتح الأفق رحبا أمام قدراته الإبداعية. هدفنا تحقيق مواطنة كل تونسي وجعل الأحلام الجميلة واقعا. هدفنا عزة تونس واستقامة قامة التونسي.

تونس أنت حلم / أنت ماض / أنت حاضرنا الأبد

أنت نبع وانقداح / وانفتاح / أنت فكر يتّقد

أنت تونس / ليس يؤنس / فيك قيد أو نكد

فاحضنينا في اختلاف / وائتلاف / سوف يبقى من صمد

هدفنا أن تصبح تونس بلدا طيبا اقتصاده متين وشعبه آمن، ينعم فيه أبناؤه بالرخاء والازدهار بفضل علمهم وعملهم وبذلهم وكدحهم: " رب اجعل هذا بلدا آمنا وارزق أهله من الثمرات " صدق اللّه العظيم.

إنّ مشروعنا الوطني مشروع كل التونسيين تقوم فيه الدولة ومؤسساتها بأدوارها فيه ويقوم المجتمع بأفراده وهيآته بأدواره أيضا ويكون فيه الجميع كالبنيان المرصوص

المجال الاقتصادي والاجتماعي: إصلاحات اقتصادية لخلق الثروة وفتح آفاق الارتقاء الاجتماعي

نعتبر أنّ الأولوية الكبرى في الفترة المقبلة تكمن في تحقيق الانتقال الاقتصادي الذي سيُمكّن من تثبيت المسار الديمقراطي ويحقق الازدهار والنمو ويؤمّن للأجيال القادمة مستقبلهاً.

نعرض في هذا الباب من البرنامج الحلول التي نقترحها في الجانب الاقتصادي الاجتماعي بخصوص القضايا الأساسية التي سيكون عليها مدار الإصلاح والتنمية الاقتصادية.

I. رؤيتنا الاقتصادية

مكنّتنا تجربة الحكم من معرفة عمق المشاكل الاقتصادية التي تعيشها بلادنا والمتمثلة في ضعف الهيكلة وعدم القدرة على مواكبة التحديات المطروحة على مستوى التنافسية والتشغيل وفي ضعف مساهمة الإنتاجية في النمو باعتبار ارتكازه على القطاعات ذات القيمة المضافة المتواضعة والمشغلة لليد العاملة متواضعة التكوين وضعف مستوى الاستثمار الخاص مقارنة بالاقتصاديات الشبيهة وذلك بسبب الإشكاليات المتعلقة بمناخ الأعمال وضعف التنسيق المؤسساتي وتعقّد الإجراءات الإدارية والإشكاليات العقارية والطابع المركزي والبيروقراطي للإجراءات إضافة إلى ضعف أسس الحوكمة الرشيدة وتوسع القطاع غير المنظم. ولقد تراكمت هذه الإخلالات بفعل الخيارات التنموية التي سلكتها الحكومات التي تعاقبت على إدارة البلاد في ظل غياب الديمقراطية والرقابة والشفافية والمحاسبة؛ وبعد خبرة عملية اكتسبناها بفضل مساهمتنا في إدارة البلاد بعد الثورة ومُثابرتنا المتواصلة في تأمين المسار الانتقالي في ظل تحديات سياسية وأمنية وعوائق مؤسساتية؛ وبناء على ما بدأناه من إصلاحات وما تحقق من نتائج إيجابية في مجال النمو والبطالة برغم صعوبة مرحلة الانتقال الديمقراطي وبناء على تقييماتنا للوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي نؤكّد:

- أولاً أنّ **الخيارات الاقتصادية القائمة منذ عقود أثبتت محدوديتها في تحقيق التنمية** مما يستوجب إعادة النظر في الخيارات الاقتصادية واقتراح منوال تنموي بديل
- ثانيا أن **اقتصادنا يمتلك مقومات تُمكّنه من التعافي وتؤهله لتحقيق مُعدلات نمو ونسق تشغيل مرتفعين** إذا ما سرّعنا بإجراء الإصلاحات النوعية وباعتماد سياسات اقتصادية ناجعة تساهم في خلق الثروة وإحداث فرص العمل والرفع من القدرة التنافسية لنشاطنا الاقتصادي
- ثالثاً أنّ **عوائق النمو والتنمية في تونس تتجاوز العوائق الاقتصادية البحتة** وفي مقدمتها نظم القيم المحاربة للعمل والالتزام بالقوانين وانتشار الفساد وغياب الحوكمة الرشيدة وضعف التماسك الاجتماعي وتراجع دور الدولة في تكوين رأس المال البشري عموماً وفي مجالي التعليم والصحة خصوصا

نقدّر أنّ مزيدا من خلق الثروة وتراكمها أمر ضروري لمعالجة مشكلات البطالة والفقر والتفاوت الاجتماعي والجهوي وهو كذلك شرط أساسي للتوزيع العادل للثروات بما يضمن للفئات الضعيفة والمتوسطة كرامتها ويؤمّن للأجيال القادمة مستقبلها ويحفظ لها مواردها البيئية ويحقق الرفاه الاجتماعي والإقلاع الاقتصادي. ولذلك نسعى إلى بناء منوال **تنموي اندماجي يرتكز على:**

- خيار اقتصاد السوق الاجتماعي كخيار اقتصادي استراتيجي قوامه التوفيق بين المنافسة الشريفة والتوازن الاجتماعي وبين المبادرة الذاتية والتضامن، يجمع بين الكفاءة والعدالة

- الانتقال من اقتصاد الريع إلى اقتصاد المنافسة عبر القطع النهائي مع ظواهر المحسوبية والزبونية وتوظيف العلاقات السياسية في المجال الاقتصادي
- إعادة رسم دور الدولة كدافع لعملية النمو ومعدل لاختلالات السوق وضامن للعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص وحام للفئات الاجتماعية الضعيفة والمتوسطة

ونهدف من مجمل الإجراءات التي نعرضها في برنامجنا إلى:

- تحول هيكلي للاقتصاد الوطني تجاه الإنتاجية العالية والقيمة المضافة والتشغيل
- التصدي للبطالة عموما وبطالة الشباب وخريجي الجامعات أساسا
- معالجة الاختلال التنموي بين الجهات ومكافحة التفاوت الاجتماعي ومقاومة الفقر بكل أبعاده
- تحسين التوازنات المالية للبلاد
- إدماج نوعي للاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي

ضمن رؤيتنا الاقتصادية ولتحقيق هذه الأهداف، يرتكز الجانب الاقتصادي من برنامجنا على خمسة أعمدة:

- سياسات اقتصادية نوعية للارتقاء بالاقتصاد الوطني
- إصلاحات هيكلية لتوفير مناخ ملائم للاستثمار وتحفيز النمو
- مخطط استثماري وطني طموح للإقلاع الاقتصادي وتوفير الشغل وتنمية الجهات
- دور تعديلي للدولة يوائم بين الفاعلية الاقتصادية والمسؤولية الاجتماعية
- تأمين مستقبل الأجيال الجديدة

نؤمن بأنّ نجاح الانتقال الاقتصادي هو ضمانة نجاح ثورتنا المجيدة واستكمال بناء تجربتنا الديمقراطية الوليدة. ونعتقد أنّ الحرية لا تستقر ولا تتوطّن إلّا متى تحقق للناس الإطعام من الجوع والأمن من الخوف مصداقا لقوله تعالى «الّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ ». رؤيتنا في هذا تتجه إلى أن تصبح تونس بلدا طيبا بما سيتحقق لها من نمو بفضل جهد كل أبنائها متعاونين على التضحية ومشتركين في الثّمار.

لستِ ملكاً لأحد / لا لحزب أو زعيم/ أو لفرد يستبدّ

أنت أرض للجميع / واتساع ومدد

II. سياسات اقتصادية نوعية للارتقاء بالاقتصاد الوطني

إننا نعتبر أن لا تنمية ولا نمو دون المحافظة على التوازنات المالية على المدى المتوسط بما يضمن الاستقرار الاقتصادي والمناعة تجاه التقلبات الظرفية، وإن من مقتضيات إرساء منوال تنمية جديد بلورة وإرساء قيام الدولة **بوظيفتها التعديلية وبدورها كفاعل استراتيجي في المجال الاقتصادي** باعتمادها سياسة صناعية إرادية نشطة واضحة المعالم وجلية الرؤية لبناء هيكلة جديدة لنسيج اقتصادي ناجع. إضافة إلى كل ذلك يتحتم أيضا رسم معالم جديدة للانخراط في منظومة الاقتصاد العالمي وانتهاج سياسات إدماجية تؤكد طبيعة المنوال الذي نطمح إليه.

لذلك فإننا نسعى الى:

1. المحافظة على التوازنات المالية الداخلية والخارجية على المدى المتوسط والبعيد

لقد تمكنت الحكومة الائتلافية من إخراج الاقتصاد الوطني من نفق الانكماش ووضعه على سكة الانتعاش عبر اعتماد سياسة توسعية محسوبة حافظت على مجمل التوازنات الاقتصادية، إن مبدأ المحافظة على التوازنات الكلية للاقتصاد يستوجب:

- اعتماد خطط لتوازن المالية العمومية بشكل تدريجي دون المس بشروط الانتعاش الاقتصادي أو السقوط في سياسات التقشف العقيمة[2]
- ترشيد الإنفاق العمومي وتوجيهه للاستثمار ومكافحة إهدار المال العام
- بلوغ نسبة نمو اقتصادي لا تقل عن معدل 5٪ في الثلاث السنوات القادمة ورفعها الى 7٪ انطلاقا من سنة 2018 على أساس إنجاح الانتقال الديمقراطي واتمام الإصلاحات التي انطلقت منذ 2012. و بذلك يكون معدل النمو السنوي 2015-2019 في حدود 6٪ .
- العمل على زيادة المداخيل الذاتية للدولة عبر الإصلاح الجبائي ومكافحة التهرب الضريبي
- مواصلة المحافظة على استدامة المديونية العمومية والخارجية على المستوى المتوسط والبعيد حتى تنزل دون 45 ٪ في المدى المتوسط

- التقليص من نسبة المديونية الخارجية من الدين العام لتمثل 40 ٪ في المدى المتوسط عوض 60 ٪ حاليا
- تطوير التمويل العمومي عبر الصكوك الإسلامية ليمثل 50 ٪ من تمويل الأسواق المالية
- تقليص تدريجي لعجز ميزانية الدولة إلى مستوى لا يتجاوز 3 ٪ في المدى المتوسط بما يتلاءم مع استدامة المديونية العمومية وحاجيات دفع الاقتصاد الوطني
- التحكم في التضخم حتى لا يتجاوز حدود 4 ٪ بما يضمن الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن

من يملك قُوتك يملك أن يقودك
ومن يطعمك يلجمك
ولا سيادة لشعب يعتاش من عطاءات الآخرين

2. انتهاج سياسة صناعية نشطة وواعدة

يتطلب الانتقال إلى منوال تنمية جديد تحولا هيكليا للنسيج الإنتاجي عبر تراكم رأس المال من خلال الاستثمار وتشغيل المهارات وخريجي الجامعات مع ضرورة تحقيق مكاسب في الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج . لذلك ستعمل حركة النهضة على:

- تصميم إستراتيجية صناعية فعالة تستند إلى نهج ثابت ومستقبلي وانتقائي يركز بالأساس على قطاعات صناعية وتكنولوجية محددة.
- تحديد أولويات القطاعات ونشر معايير موضوعية واضحة وشفافة تكون الأساس لهذه الإستراتيجية.
- إزالة الانفصام بين القطاع الداخلي والخارجي ومواءمة النظام الضريبي بطريقة لا تضر الإيرادات الضريبية.
- بناء وتنفيذ الاستراتيجيات القطاعية المناسبة بالتعاون والشراكة مع المعنيين في كل قطاع
- تطوير أوجه التعاون بين الأطراف الاقتصادية العمومية والخاصة الفاعلة في سلسلة القيمة
- تعزيز قدرات التكيف والتحول للمؤسسات نحو التشغيل ذي الإمكانات العالية.
- إعادة النظر في دور الوكالات الحكومية المتعددة والمعنية بتطوير الاستثمار والتصدير ودعمها

3. انتهاج سياسات إدماجية

وذلك بـ:

- توجيه برامج التنمية والحوافز الاقتصادية نحو تقليص الفوارق بين الجهات ودعم القدرات التشغيلية في الجهات الداخلية
- توجيه الاستثمارات في البنية التحتية لتعزيز الاندماج بين الجهات
- تعزيز تكافؤ الفرص في الحصول على الخدمات العمومية في مجال النقل والتعليم والصحة وتقليص الفجوة الرقمية بين الجهات
- العمل على دعم التضامن الاجتماعي وتقليص التفاوت بين الفئات ومحاربة الفقر
- تعميم نفاذ الأفراد والمؤسسات للتمويل البنكي من أجل الحصول على القروض الصغرى والمتوسطة المحافظة على القدرة الشرائية لمختلف الشرائح الاجتماعية
- دعم التنافس في مختلف المجالات الاقتصادية ولا سيما في مجال الاستثمار والتجارة في مختلف القطاعات
- بناء استراتيجية وطنية للسكن عموما والسكن الاجتماعي خصوصا في كل مجالات القطاع (الأسعار، الكراء، تملّك الأجانب، تقسيم وتوزيع الأراضي، الحوافز البنكية والجبائية) بما يؤدي الى تقليص الأعباء على الطبقات الاجتماعية ويدعم قدرتهم الشرائية
- بناء استراتيجية وطنية للصحة هدفها ضمان نجاعة النظام الصحي الوطني في كل مستوياته وتحسين خدماته وتساوي الفرص في الحصول على الخدمات الصحية دون تمييز
- تفعيل الاستراتيجية الوطنية للتكوين المهني التي تهدف إلى الارتقاء بالرأسمال البشري بما يتماشى والحاجيات المتجددة للاقتصاد الوطني

4. الانخراط الفعّال في منظومة الاقتصاد العالمي

يتيح الانخراط في منظومة الاقتصاد العالمي تقوية فرص الاستثمار وتخفيض التكاليف وتشجيع الابتكار وتنمية المعارف كشرط للتمكّن من التأقلم الإيجابي الذي يراعي المصلحة العليا للوطن عبر جملة من الإجراءات أهمها :

- شراكة متوازنة وتكاملية مع الفضاءات الإقليمية ولاسيما دول الجوار لتنمية التجارة والتبادل في كل المجالات وتقاسم ثمار التنمية.

- تدعيم موقعنا كشريك مميز مع الاتحاد الأوروبي
- استثمار الفرص التي توفرها الاتفاقيات المختلفة لتثمين المنافع والمرور من اقتصاد الطلب إلى اقتصاد العرض.
- اعتماد إجراءات حماية مؤقتة لحماية بعض القطاعات الناشئة بما يتلاءم مع الاستراتيجية الصناعية الوطنية واتفاقيات التجارة الدولية

III. إصلاحات هيكلية لتوفير مناخ ملائم للاستثمار وتحفيز النمو

1. إصلاحات لتحسين مناخ الاستثمار

ستواصل حركة النهضة ما بدأته من إصلاحات في هذا المجال وستعمل من خلال تطوير مجلة الاستثمار وقانون المنافسة على تنقية مناخ الاستثمار من آثار منظومة الفساد التي حالت دون أن يتساوى المواطنون في الفرص وعلى الدفع نحو عدالة أكبر في النفاذ إلى الأسواق وتكافؤ الفرص بين الفاعلين الاقتصاديين وإزالة العراقيل أمام المبادرة الخاصة والإحاطة بالمستثمرين الجدد من خلال حزمة من الإجراءات أهمها:

- الجمع بين الامتيازات المسندة للمستثمرين وفق نسبة الاستجابة للأولويات الوطنية
- **تبسيط إجراءات الاستثمار** بما فيها المتعلقة بانتصاب المؤسسات المحلية بالخارج وإحداث هيئة وطنية للاستثمار كمخاطب وحيد للمستثمر واعتماد وثيقة موحدة لتكوين المؤسسة
- إزالة الانفصام بين الأنشطة الموجهة للتصدير والأنشطة الموجهة للسوق المحلية
- التقليص من الأنشطة الخاضعة للترخيص إلى الحدود الدنيا مع المحافظة على المصالح الاستراتيجية للبلاد.
- إحداث مجلس أعلى للاستثمار يضم ممثلين عن القطاع العام والقطاع الخاص، يحدد الاستراتيجيات الوطنية في مجال الاستثمار ويصادق على المشاريع الكبرى ذات الأهمية الوطنية.

2. التسريع بإصلاح القطاع المصرفي والمالي

نعتبر أنّ التسريع بإصلاح القطاع المصرفي والمالي أمر متأكّد من أجل المحافظة **على الاستقرار النقدي ودعم الاستقرار المالي وتمويل الاقتصاد الوطني. وترى حركة النهضة أنّ المدخل إلى ذلك يتمثّل في:**

أولا إعادة هيكلة القطاع المصرفي:

- مراجعة الإطار التشريعي للبنك المركزي خاصة فيما يتعلق بتدعيم استقلاليته ودوره الرقابي والوقائي
- تشجيع البنوك على الاندماج لتمتين صلابتها المالية وتعزيز قدراتها التنافسية
- ضبط إستراتيجية لمساهمة الدولة في رأس مال البنوك العمومية
- إعادة رسملة القطاع المصرفي حتى يستجيب للمعايير الدولية ولمعطيات التنمية
- تطهير موازنة البنوك من الديون المصنفة من خلال نقلها إلى هياكل مخصصة وبعث صندوق لتغطية القروض المصنفة في القطاعات ذات الأولوية الوطنية
- دعم إرساء قواعد الحوكمة الرشيدة في تسيير البنوك

ثانيا تنويع مصادر التمويل

- بعث صناديق تنموية واستثمارية جهوية استجابة لحاجيات تمويل الاقتصاد الوطني.
- دعم بعث مؤسسات مالية للتمويل الأصغر وتنويع منتجاتها وخدماتها وتطوير التشريعات المتصلة بها
- دعم دور البريد التونسي في تمويل الاقتصاد الوطني بتطوير خدماته البنكية وتحسين نسبة التغطية البنكية للتونسيين وتمويل المشاريع داخل الجهات.
- استكمال الإطار القانوني للمالية الإسلامية وتنويع المنتجات البنكية المعروضة من خلال اعتماد منتجات الصيرفة الإسلامية وجعل تونس مركزا دوليا للمالية الإسلامية.
- تشجيع البنوك العمومية والخاصة على استعمال أدوات المالية الإسلامية
- إيجاد صندوق تعاوني إسلامي مشترك عمومي وخاص لتمويل الشركات الصغرى والمتوسطة بناء على المشاركة والمضاربة
- تشجيع تداول الصكوك الإسلامية في السوق المالية
- تطوير التمويل الإسلامي للقروض الصغرى بالجهات
- تطوير سوق حقيقي للسندات العمومية
- دعم دور البورصة في تمويل الاقتصاد الوطني

3. إصلاح جبائي بهدف النجاعة والعدالة الجبائية

حرصت حركة النهضة في فترة مشاركتها في الحكم على الانطلاق في عملية الإصلاح الجبائي بشكل تدريجي في ضوء مشروع اصلاح عادل ومنصف يتميز بالنجاعة والمردودية ومرونة إجراءاته ويضمن الشفافية والحياد ويقاوم التهرب الجبائي ويؤسس لواجب الجباية. وهي ترى أنّ الإصلاح الجبائي يستوجب تطوير إدارة الجباية حتى تكون فاعلة وقادرة على تنزيل السياسات بنجاعة:

- إصلاح نظام الضريبة المباشرة من خلال تخفيف الأعباء على أصحاب الدخل المحدود والمتوسط وتخفيض الضريبة على الشركات مع ترشيد الامتيازات الجبائية وتوجيهها نحو الأولويات الوطنية.
- **إصلاح نظام الضريبة غير المباشرة** من خلال تبسيط نظام الأداء على القيمة المضافة وتعميم ميدان تطبيقه خلال سنتين مع إرساء إعفاءات تكون أقل كلفة بالنسبة لموارد الدولة من النظام الحالي.
- تحسين شروط طرح الأداء على القيمة المضافة ممّا ينعكس إيجابيا على السيولة المالية للمؤسسة الخاضعة للأداء.
- مراجعة قائمة المواد المورّدة والخاضعة للخصم من المورد على الضريبة على الشركات بما يدعم القدرات المالية للمؤسسة.
- مراجعة النظام التقديري من خلال حصر النظام التقديري في صغار المهنيين وتخفيف العبء الجبائي على الأشخاص الذين يحققون مداخيل محدودة.
- دعم الشفافية الجبائية بتبسيط المنظومة الجبائية واعتماد الشفافية في المعاملات النقدية وتحسين أداء القضاء الجبائي.
- **التصدي للتهرب الجبائي** من خلال تحسين استغلال الوسائط الرقمية وتتبع الجرائم الجبائية وتطوير المنظومة الجبائية الجزائية.
- **دعم ضمانات المطالبين بالأداء** من خلال توفير مزيد الحماية للمطالب بالأداء وتدعيم الشفافية ووضع نظام ناجع لاسترجاع فائض الأداء.
- **تعصير إدارة الجباية** عبر تطوير نظام المعلومات ودعم النفاذ إلى قواعد المعطيات وإعادة هيكلة المصالح المركزية لإدارة الجباية بما في ذلك المصالح المكلفة بالمؤسسات الكبرى. وتدعيم الخدمات عن بعد لتيسير إجراءات القيام بالواجب الجبائي.

- **تطوير الجباية المحلية** وتدعيم قدرات التصرف للجماعات المحلية من خلال تدعيمها بالموارد البشرية كما وكيفا والتوجه نحو تقاسم الجباية بين الدولة والجماعات المحلية من أجل تنمية الموارد المالية للجماعات المحلية خصوصا فيما يتعلق بتمويل مشاريع البنية التحتية.

4. إصلاح المؤسسات العمومية

تعاني المؤسسات العمومية من إشكاليات عديدة على مستوى الحوكمة وسلامة التوازنات المالية وغياب الرؤية الإستراتيجية وضعف التنافسية ولذلك نعتبر أن إصلاحها ضرورة اقتصادية واجتماعية وخاصة الاصلاح الترشيدي للمؤسسات الإستراتيجية التي تلعب دوراً ريادياً في تقوية وتعزيز الاقتصاد الوطني وفي تحقيق الأمن الاجتماعي وفي التزويد بالخدمات الرئيسية المطلوبة من فئات واسعة من المجتمع. ونرى أنّ هذا النوع من الإصلاح يتحقق عبر العناصر التالية:

- معالجة الوضعية المالية والاجتماعية الصعبة لعدد من المؤسسات العمومية حتى تستعيد عافيتها ونجاعتها الاقتصادية
- ربط مساهمة الدولة في التعافي المالي للمؤسسات العمومية باعتمادها لخطط مستقبلية للسلامة المالية والاجتماعية
- إعطاء المؤسسات العمومية الإستراتيجية استقلالية في التخطيط والتسيير والتمويل ومرونة في التصرف وتسهيل وتسريع الإجراءات في إطار من الحوكمة الرشيدة والشفافية.
- دعم المؤسسات العمومية بموارد بشرية عالية الكفاءة والخبرة في مجال التسيير ووضع الآليات اللازمة لتمتيعهم على الأقل بالحد الأدنى من مستوى الأجور المتداولة في القطاع الخاص.
- تعميم منظومة التصرف حسب عقود البرامج والأهداف وضبط مؤشرات النجاعة الاقتصادية للمؤسسات العمومية.

5. إصلاح الصناديق الاجتماعية

أدى تغير الهرم السكاني إلى اختلال متصاعد بين مداخيل الصناديق الاجتماعية ومصاريفها مما يحتم إعادة النظر في منظومة الصناديق الاجتماعية واقتراح الحلول لمعالجة وضعيتها التي أصبحت تستدعي التدخل العاجل. ونعتبر أنّ الحلول المستوجبة في هذا المستوى تتمثل في:

- **تنويع مصادر تمويل هذه الصناديق**، وإعطاء الأولوية في ذلك لصندوق التقاعد والحيطة الاجتماعية

أمّا على المدى المتوسط فنعتبر أنّ الإصلاح يتم عبر مسارين:

الأول بناء أرضية للحماية الاجتماعية تقوم على ثلاث ركائز:

- ضمان حد أدنى من الدخل ومن التغطية الصحية لكل مواطن
- نظام توزيعي يضمن جرايات التقاعد والتغطية الصحية وفق سقف محدد
- نظام تكميلي اختياري يضمن التوزيع حسب نسبة المساهمات

الثاني إعادة هيكلة الصناديق الاجتماعية

6. ترشيد الدعم وتوجيهه إلى مستحقيه

يبلغ الدعم المباشر وغير المباشر مستويات مرتفعة إذ يصل حاليا إلى أكثر من 5 مليار دينار وهو ما يعادل 7٪ من إجمالي الناتج المحلي ويمثل دعم المحروقات القسط الأكبر منه.

لذلك ستعمل حركة النهضة على مواصلة ترشيد وإصلاح منظومة الدّعم وذلك بـ:

- المحافظة على السياسة التي اعتمدناها في دعم المواد الأساسية
- اعتماد خطة تدريجية للترشيد الانتقائي لدعم المحروقات بما يضمن القدرة الشرائية
- توجيه الدعم نحو مستحقيه الفعليين حفاظا على تماسك الفئة المتوسطة وضمانا للقدرة الشرائية للفئات الفقيرة وتحقيقا للعدالة بين الفئات.
- وضع الآليات الكفيلة بالمحافظة على القدرة التنافسية للفلاحين والصيادين وللمؤسسات الاقتصادية في قطاعات الإنتاج التي ترتبط بمنظومة دعم المحروقات.

7. استيعاب القطاع الموازي في القطاع المنظم

إن الحد من تفاقم الاقتصاد غير المنظم لا يتم إلا بضبط استراتيجية تمكن من احتوائه والتقليص من حجمه **وذلك بـ**:

- الحث على الانخراط التلقائي في الدورة الاقتصادية العادية عبر حزمة من الحوافز والتسهيلات
- التصدي التدريجي لمنابع الاقتصاد الموازي والأخذ بعين الاعتبار الهشاشة الاجتماعية في المناطق الحدودية ولدى الفئات الاجتماعية الضعيفة التي تعتمد على القطاع الموازي.
- إعطاء أولوية مطلقة لفصل التجارة الموازية عن الإرهاب والجريمة المنظمة والغش الجمركي.

- الاعتناء بالعاملين في قطاعات الإنتاج الهشة مثل الفلاحة والبناء والعمل على إدماجهم في منظومات التغطية الاجتماعية.

8. الارتقاء بمنظومة إعداد الموارد البشرية

يفرض التحول إلى المنوال التنموي الجديد الذي نقترحه الارتقاء بمنظومة إعداد الموارد البشرية من حيث توفير الكفاءات والمهارات التي من شأنها أن تساهم في تطوير وتقوية تنافسية الاقتصاد الوطني حتى يحقق نسبة نمو تفتح الآفاق لكل الفئات ويسمح بتوفير فرص عمل للشباب والحد من ظاهرة البطالة.

وفي هذا الإطار أصبح من الضروري إعادة النظر في السياسات المعتمدة في تنمية الموارد البشرية واتخاذ تغييرات جوهرية من خلال :

- إجراء إصلاحات هيكلية على منظومتي التعليم العالي والتكوين المهني في اتجاه الارتقاء بجودة تكوين الموارد البشرية والملاءمة بين مخرجات منظومتي التعليم والتكوين واحتياجات سوق الشغل.
- رفع حصة ميزانية البحث العلمي من الناتج الداخلي الخام خلال العشر سنوات المقبلة إلى مستويات الدول المتقدمة.
- تطوير التعليم العالي الخاص ومزيد هيكلته وتنظيمه والسهر على جودة خدماته لجعله من الموارد الهامة للعملة الصعبة بالبلاد.
- تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في مراكز التكوين المندمج وتحفيز المؤسسات الاقتصادية على تطوير التكوين المستمر لفائدة العاملين بها من خلال تبسيط الإجراءات.
- الترفيع إلى 100 د منحة التكوين وتعميمها لكل الفئات الاجتماعية بالنسبة للاختصاصات ذات الأولوية في مجال التكوين المهني للرفع من جاذبيته وتلبية حاجيات سوق الشغل من اليد العاملة المختصة.
- مضاعفة مقدار المنحة الجامعية لتصبح 120 دينارا و توسيع قاعدة المستفيدين منها..

من أجل ثورة معرفية لتنمية الثورة الاقتصادية

IV. مخطط الإقلاع الاقتصادي: البرامج الوطنية الكبرى

1. البرنامج الوطني لتطوير البنية التحتية واللوجستية

نعتبر تطوير البنية التحتية واللوجستية من أهم شروط الإقلاع الاقتصادي ومن وسائل تنمية الجهات، لاسيما المحرومة منها، ويندرج في هذا المجال تأهيل شبكات النقل البرية والبحرية والجوية وما يتصل بها من خدمات لوجستية. ونعتزم في هذا الإطار الترفيع في ميزانية الاستثمار العمومي بـ 10 في المائة سنويا. وتمثّل العناصر التالية الأركان الرئيسية لهذا البرنامج:

- مواصلة إنجاز أشغال الطرق السيارة الجارية : وادي الزرقاء بوسالم و صفاقس رأس جدير والعمل على استكمال الجزء الأخير من الطريق السيارة المغاربية بين بوسالم والحدود الجزائرية قبل 2019 والطريق السيارة بين تونس والفحص والقيروان وسيدي بوزيد والقصرين وقفصة ومواصلة تطوير هذه الشبكة نحو الجهات الداخلية وإحداث وصلات لربط أهم المدن بها وإنجاز طريق سيارة حزاميه حول تونس الكبرى
- تحسين مردودية الموانى التجارية على غرار ميناء رادس من خلال توسعته وتهيئة منطقة لوجستية كبرى في محيطه ومراجعة منظومة التصرف وترشيد الموارد المادية والبشرية لمختلف المؤسسات المتدخلة في الميناء
- إنجاز ميناء المياه العميقة الذي سيمكّن من استيعاب الأجيال الجديدة من السفن الكبيرة الحجم ويساهم في تخفيض كلفة إرسال الشحنات وسرعتها.
- فتح الأجواء التونسية واستكمال مشروع تحرير حركة النقل الجوي مع الاتحاد الأوروبي عبر منظومة السماء المفتوحة مع المحافظة على المكاسب الوطنية المتأتية من الاتفاقيات الجوية الثنائية المبرمة سابقا وتوازن الفرص والارتقاء بالمعايير الوطنية للطيران إلى المستوى الأوروبي في مرحلة أولى
- تطوير شبكة السكك الحديدية وتجديدها وتوسيعها من خلال إنجاز شبكة السكك الحديدية السريعة بتونس الكبرى وإطلاق مشروعي مترو صفاقس والخط السريع المغاربي الرابط بين الجزائر وتونس وليبيا والخط الرابط بين تونس والقصرين
- تمكين المدن الكبرى من بنية أساسية متطورة بانجاز المزيد من المحولات والطرقات الحزامية وتعصير شبكة الطرقات
- **برنامج وطني خاص لصيانة 7 آلاف كلم بما يقارب 50 ٪ من الطرقات البلدية والتنوير العمومي لتحسين ظروف الجولان والسلامة المرورية**

2. البرنامج الوطني لتحقيق الانتقال الرقمي

- تعميم البنية التحتية للاتصالات بكامل مناطق البلاد لتمكين كل المواطنين من النفاذ إلى شبكة الانترنت ذات السعة العالية (haut débit)
- رقمنة الإدارة المركزية والمحلية لإتاحة الخدمات الإدارية عبر الانترنت وتعزيز النجاعة والشفافية في عمل مصالح الدولة
- تركيز منظومات معلوماتية متطورة ومندمجة في قطاعات الصحة والتحويلات الاجتماعية والجباية والقضاء لتحسين المردودية وتطوير الخدمات
- **رقمنة المنظومة التعليمية واعتماد المحفظة الالكترونية وتجهيز المدارس والمعاهد بالأنظمة الرقمية وربطها بشبكة الانترنت ذات السعة العالية**
- الإسراع بتفعيل مشروع تونس الذكية لما يفتحه من آفاق لتشغيل الكفاءات التونسية وتشجيع الاستثمارات

3. البرنامج الوطني لجلب الاستثمار الخاص في المشاريع الكبرى

يهدف هذا البرنامج إلى جلب الاستثمارات في مجال المشاريع الكبرى وتتكفل الدولة في هذا السياق بتهيئة المناطق المعنية حتى تكون قادرة على ايواء هذا النوع من المشاريع على أن يتكفل المستثمرون بإنجاز مشاريع اقتصادية تنموية في المناطق الداخلية ضمن رؤية مسالك التنمية الأفقية بما يجعل المناطق الداخلية متكافئة في مؤشرات النمو مع الأقطاب التنموية الوطنية.

V. برامج إسناد الأنشطة الاقتصادية

1. برنامج للنهوض بالتشغيل والتقليص من البطالة

تعتبر حركة النهضة قضية التشغيل قضية تنموية بالأساس تقتضي معالجتها تبني مسارات متعددة تنموية وهيكلية وتمويلية وتشريعية. ونهدف إلى تقليص نسب البطالة الى ما تحت 10 في المئة في المدى المتوسط والرفع من نسق التشغيل من 2.1 في المائة حاليا الى 3 في المائة. كما نهدف إلى تقليص نسبة البطالة للشباب وخريجي الجامعات الى أكثر من النصف.

وفي هذا الإطار وفضلا عن الإصلاحات الاقتصادية التي ستساهم في النهوض بالاستثمار وتطوير الصادرات وتأهيل النسيج المؤسساتي قصد الرفع من الفاعلية الاقتصادية ومزيد خلق مواطن شغل تعمل الحركة على:

- تقليص نسبة البطالة للشباب وخريجي الجامعات الى أكثر من النصف
- تقليص الفوارق في نسب البطالة بين الجهات بالحد من البطالة في الجهات الداخلية الأكثر تضررا عبر توجيه خلق مواطن الشغل
- إجراء إصلاحات هيكلية على منظومتي التعليم العالي والتكوين المهني في اتجاه الارتقاء بجودة تكوين الموارد البشرية والملاءمة بين مخرجات منظومتي التعليم والتكوين واحتياجات سوق الشغل.
- إنشاء هيكل عمومي موحد يعنى بالإحاطة بباعثي المؤسسات الصغرى على مستوى الإدارة والتصرف والتسويق بهدف تطوير آليات الإحاطة والمرافقة وضمان ديمومة المؤسسات المحدثة.
- إبرام اتفاقيات مع المشغلين الكبار خاصة يتم بمقتضاها تأمين تكوين تكميلي لفائدة أصحاب الشهادات العليا قصد انتدابهم
- ارساء برامج تحفيزية مالية وجبائية قطاعية لتشجيع المؤسسات على الانتداب وربط الحصول على التحفيزات المباشرة وغير المباشرة بذلك
- **إنشاء صندوق للتأمين من البطالة يمكّن من حماية الشغالين المسرحين والمؤسسات الاقتصادية من تقلب الظروف الاقتصادية**
- تدعيم مكاتب التشغيل بالموارد البشرية وتحديث تجهيزاتها وتطوير وتبسيط الإجراءات بهدف تعزيز دور الوساطة بين عارضي الشغل وطالبيه
- مراجعة التشريعات الشغلية بهدف دعم حقوق العمال وضمان ظروف عمل جيدة بما ينعكس إيجابا على مردودية المؤسسات الاقتصادية ويحسّن من قدرتها التنافسية

"إنّي أرى الرجل فيعجبني أسأل هل له حرفة فإن قيل لا سقط من عينيّ"

2. برنامج للهيكلة الاقتصادية ودعم التصدير

يهدف الى الرفع في القيمة المضافة والتوجه نحو القطاعات الواعدة وتحسين إنتاجية المؤسسات الاقتصادية وزيادة جاذبية الاقتصاد للاستثمار الأجنبي المباشر وقدرته التصديرية من خلال:

- وضع خارطة للأنشطة والقطاعات الاقتصادية المستقبلية الواعدة ذات الإنتاجية والقيمة المضافة العالية وتخصيص الموارد وتوجيه الامتيازات والحوافز والتسهيلات نحو هذه القطاعات والأنشطة.

- تأهيل نسيج المؤسسات الاقتصادية المتوسطة والصّغرى عبر إطلاق برنامج تأهيل تكنولوجي وتطوير أنظمة الإنتاج وأساليب التصرف بما يدعم مردوديتها وقدرتها التنافسية.
- دفع القطاعات التقليدية مثل النسيج والصناعات الميكانيكية والكهربائية إلى الارتقاء في سلسلة القيمة العالمية
- تنويع أسواق الصادرات التونسية والتركيز على الأسواق الإفريقية والبلدان الصاعدة ووضع الإمكانيات اللازمة لذلك.
- مضاعفة صادرات تونس من التكنولوجيا المتقدمة في الخمس سنوات المقبلة.
- التعاون مع الشقيقتين الجزائر وليبيا على إنشاء مناطق تبادل حر في الجهات الحدودية لتنشيط المبادلات التجارية.

3. برنامج لتطوير قطاع السياحة

يهدف الى تحسين مردودية قطاع السياحة الذي يعد قطاعا استراتيجيا بالنسبة للاقتصاد الوطني وتطوير حصته من التدفقات السياحية العالمية والترفيع من عائداته من العملة الصعبة خلال الخمس سنوات المقبلة وذلك عبر :

- تنويع المنتوج السياحي واستهداف أسواق جديدة واعدة وتحسين الربط الجوي معها
- اصلاح منظومة التكوين وتحسين جودة الخدمات
- بناء شراكة حقيقية مع المهنيين لمعالجة كل مشاغل القطاع وخاصة المديونية والتمويل والتكوين والتسويق
- بعث هيكل مختص في تطوير السياحة الصحراوية يكون مقرّه بالجنوب التونسي ورصد الاعتمادات والموارد الضرورية لذلك
- **العمل على تخصيص جزء من طاقة استيعاب النزل للسياحة الداخلية وتقديمها للتونسيين بأسعار معقولة**

4. برنامج للدبلوماسية الاقتصادية

يهدف إلى جعل تونس مركزا خدماتيا يشع على إفريقيا وبوابتها إلى دول الاتحاد الأوروبي وباقي دول العالم. وسنعمل على ذلك عبر :

- **تطوير تونس كوجهة للأفارقة في مجال الخدمات الصحية وفي مجال التعليم والتكوين المهني.**
- مساعدة البلدان الإفريقية في باب التعاون الفني على تكوين إطاراتها.

- تشجيع الكفاءات التونسية على العمل بالبلدان الإفريقية في إطار اتفاقيات ثنائية وكذلك في إطار مبادرات خاصة.
- تكثيف التواجد الدبلوماسي في البلدان الإفريقية وفتح خطوط جوية جديدة مباشرة مع عدد من العواصم الإفريقية.
- تسهيل إجراءات التأشيرة وعقد اتفاقات ثنائية لحماية المستثمرين ولتوحيد الضريبة ولتحرير التبادل التجاري.

5. برنامج لإشراك التونسيين بالخارج لدعم التنمية

ستعمل حركة النهضة في الخمس سنوات المقبلة على تطوير التعامل مع مواطنينا بالخارج وتسهيل سبل مساهمتهم في دعم البناء الديمقراطي وترشيد الحوكمة وتنمية الاقتصاد الوطني وذلك من خلال:

- بعث المجلس الأعلى التمثيلي للتونسيين بالخارج
- استقطاب الكفاءات التونسية بالخارج لإدماجها في المؤسسات العمومية والخاصة عبر رصد امتيازات على غرار مزيد من المرونة في تراخيص الانتداب وفي تحويل عائداتهم من العملة الصعبة
- **منح كل تونسي مقيم بالخارج حق توريد سيارة ثانية بنظام العودة النهائية** (FCR) **على أن لا تتجاوز قوتها الجبائية خمسة خيول جبائية**
- **تمكين المواطنين المقيمين بالخارج من تجديد سياراتهم بعنوان حق التمتع بنظام العودة النهائية** (FCR) **كل خمس عشرة سنة**
- إصدار **صكوك "بلادي"** لتمويل المشاريع التنموية الكبرى مفتوح للتونسيين بالخارج على أن يكون تسديدها بالعملة المحلية.
- تعميم الشباك الموحد للتونسيين بالخارج في الولايات الداخلية لتقريب الخدمات من مناطق إقامتهم داخل البلاد وتطوير الخدمات القنصلية عن بعد

VI. دور تعديلي للدولة يوائم بين الفاعلية الاقتصادية والمسؤولية الاجتماعية

تطرح حركة النهضة مقاربة اقتصادية اجتماعية متكاملة تطلق فيها قدرات الفاعلين الاقتصاديين وفي نفس الوقت تؤمّن موارد الفئات الاجتماعية الضعيفة والمتوسطة وتحفظ لها إمكانياتها في العيش الكريم. ونعتبر أنّ الشرط الأساسي في ذلك يتمثّل في مصاحبة برامج الإصلاحات الاقتصادية ببرامج اجتماعية تدعم إمكانيات الفئات الضعيفة والمتوسطة. وفي هذا السياق سنعمل على:

- تفعيل العقد الاجتماعي من خلال المجلس الوطني للحوار الاجتماعي لتحقيق الاستقرار وتوقي النزاعات الشغلية وإرساء مناخ اجتماعي سليم داخل المؤسسات الاقتصادية.
- **تثبيت الدور الاجتماعي للدولة في رعاية الفئات الضعيفة والهشة من خلال الترفيع في منحة العائلات المعوزة إلى 150 دينارا شهريا.**
- تحسين حوكمة برامج الإعانات الاجتماعية من خلال اعتماد معرف وحيد للمواطن وتأسيس بنك بيانات لتحيين معلومات الفقر والعوز وتحسين استهداف المستحقين لبرامج الحماية الاجتماعية حسب معايير موضوعية.
- تعميم تغطية الضمان الاجتماعي والوصول إلى الخدمات الأساسية مثل الإسكان ورعاية الطفولة
- دعم القدرة الشرائية للشغالين عبر الترفيع المنتظم في الأجر الأدنى بما لا يقل عن معدل التضخم
- المحافظة على القدرة الشرائية للطبقة المتوسطة عبر تحيين معايير اسناد المنح العائلية

VII. تأمين مستقبل الأجيال الجديدة

1. تحقيق الأمن الطاقي

تعتبر حركة النهضة أنّ تأمين الحاجيات المستقبلية من الطاقة من اهتماماتها المركزية وستعمل لتحقيق ذلك على:

- وضع استراتيجية وطنية لتدارك العجز الطاقي ودفع الاستثمار في النفط والغاز.
- تحفيز البحث والتطوير والاستثمار الوطني والأجنبي في مصادر الطاقات المتجددة التي تشكّل قطاعا واعدا ورافعة أساسية للتطور الصناعي المستقبلي بهدف الوصول إلى نسبة 30 ٪ من الطاقات المتجددة في أفق 2030.
- مراجعة مجلة المحروقات في اتجاه التشجيع على الاستثمار في مجال الطاقة في إطار الشفافية والمحافظة على المصلحة والسيادة الوطنية واحترام البيئة وتنمية مناطق الاستغلال.

2. حلّ مشكل ندرة المياه

تستشعر حركة النهضة مسؤوليتها في تأمين مستقبل الأجيال القادمة من الغذاء والمياه وهي تسجل بانشغال تراجع نصيب الفرد من الموارد المائية ونزوله تحت خط ندرة المياه (500 م3) وتأثر المائدة الجوفية بسبب الاستغلال المكثف وغير المنظم الذي يتعارض مع مقتضيات التنمية المستديمة لذلك ستعمل على:

- حماية منطقة بوسالم من الفيضانات بإنشاء سدود جديدة (ملاق العلوي – خلاد – تاسة) ومضاعفة قناة مجردة الوطن القبلي
- تكثيف استعمال المياه المعالجة لتلبية الحاجيات الفلاحية طبقا للمعايير البيئية وخاصة حيث الكثافة السكانية
- إنشاء محطات تحلية مياه البحر لمعالجة النقص في مياه الشرب في مناطق الجنوب الشرقي.
- صيانة وتجديد شبكة المياه الصالحة للشراب

3. تنمية القطاع الفلاحي

نعتبر القطاع الفلاحي قطاعا استراتيجيا يحتاج إلى وضوح في رسم الخيارات والانطلاق في تنفيذها بشكل تدريجي حتى نحقق اكتفاءنا الذاتي في المواد الأساسية مثل الحبوب واللحوم ونجعل تونس رائدة إقليميا وعالميا في المواد التي لنا فيها قدرة تنافسية عالية مثل زيت الزيتون والتمور والقوارص لذلك نرى أنّ من الإجراءات المستوجبة:

- وضع برنامج وطني لإصلاح القطاع الفلاحي يهدف إلى إعادة تشكيل البنية العقارية ويجعل من الضيعات الفلاحية مؤسسات اقتصادية ذات محتوى تكنولوجي متقدم. وسيبنى ذلك على:
  - **أ.** تطوير التشريعات للحد من تشتت الملكية و تقسيم المستغلات بتشجيع الاستغلال المشترك
  - **ب.** تحريك السوق العقارية بتشجيع الشباب على اقتناء الأراضي الفلاحية وممارسة النشاط الفلاحي وتمتيعهم بالحوافز والتشجيعات اللازمة
  - **ت.** استنباط صيغ ملائمة لاستغلال الأراضي الموات أو المهملة
  - **ث.** اعتماد سياسة تكوين وإحاطة وتحسيس بأهمية الجانب العقاري في التنمية الفلاحية
  - **ج.** تشجيع التكامل والمكننة ودفع القطاع إلى تحقيق القفزة التكنولوجية
- بعث مؤسسة تعليم عالي مختصة في الإرشاد الفلاحي والتكوين المنهجي وتقنيات الاتصال ووضع برنامج للبحث العلمي يمكّن من تطوير وأقلمة البذور العلفية وإنتاج نسبة من الأعلاف البديلة تعوض مادتي الذرة والصوجا الموردة
- تنفيذ برنامج لتجديد وتكثيف الرصيد الوطني من الزياتين واستعمال تقنيات القطرة قطرة
- دفع الاستثمار في القطاعات التي بها قدرة تنافسية عالمية عالية وتطوير الصادرات من خلال:

ح. دعم المنتوجات ذات القدرة التنافسية ارتباطا بالفرص المتاحة بالأسواق العالمية والشراكات المعقودة مع دول الاتحاد الأوروبي

خ. تأهيل منظومات الإنتاج (Filière) ودعم اتجاهها نحو الصناعات التحويلية

د. تطوير العلامات التجارية التونسية المشيرة للمصدر أو الجودة

- **الرفع في نسبة الغطاء الغابي إلى 16٪ سنة 2019 وفي نسبة مساحة المناطق المحمية في المساحة الجملية للغابات من 17٪ إلى 20٪ و تشريك الهياكل المهنية في المحافظة على الموارد الغابية والرعوية**
- وضع سياسة أسعار عند المنتج تستهدف تحقيق الإكتفاء الذاتي من القمح الصلب، تستثمر المساحات المروية المتاحة وترفع من مردودية الهكتار التي لا تزال ضعيفة
- رفع مستوى الاستثمار الوطني في القطاع الفلاحي من 10 ٪ إلى 20 ٪ خلال 10 السنوات المقبلة
- ترشيد التصرف في الموارد السمكية وتنمية قطاع تربية الاحياء المائية بما يضمن تحسين عيش البحارة واستدامة الثروة البحرية وضمان حق الأجيال القادمة:

أ. مواصلة سياسة الراحة البيولوجية في قطاع الصيد البحري واعتماد مقاربة اجتماعية لمساعدة البحارة طيلة هذه الراحة

ب. تطوير الإنتاج السمكي المتأتي من تربية الأسماك ليرتقي إلى نسبة 30 ٪ من مجموع إنتاج الصيد البحري في أفق 2019

4. المحافظة على البيئة

من دعائم مقاربتنا للإصلاح الاقتصادي المحافظة على البيئة باعتبارها موردا استراتيجيا يخصّ الأجيال القادمة ونرى أنّ إدارتها والتصرف فيها إنما يقومان على الاستدامة والإنصاف. لذلك سنواصل اهتمامنا بالبيئة وسنعمل على توفير الموارد البشرية والمالية اللازمة لوضع برامج ومشاريع ملائمة لخصوصيات كل جهة وتحويلها إلى ميزات تنافسية وطنيا وإقليميا ودوليا وذلك من خلال:

- التركيز في الخمس السنوات المقبلة على التقدم في إدماج الشواغل البيئية في الفلاحة، والطاقة والنقل وكل القطاعات الأخرى
- دعم الاقتصاد الأخضر من خلال التحفيز على بعث المشاريع البيولوجية والبيئية التي تندرج في مسار التنمية المستدامة وبما يدعم التصدير
- تشجيع البحث العلمي والتجديد في مجال تكنولوجيا البيئة

- تحديث نظم النقل وتطوير أسطول الحافلات بما يراعي المعايير البيئية
- توفير محيط نظيف وبيئة سليمة والتوجه نحو سياسة تثمين النفايات وتطوير هذا المجال حتى يكون عنصرا دافعا للتنمية ولخلق مواطن الشغل باستعمال التكنولوجيات الحديثة،
- إيلاء المناطق الأكثر تلوثا الأهمية اللازمة بإعداد الدراسات ووضع الإجراءات الخاصة لتطهيرها وحمايتها على غرار قابس وقفصة وصفاقس وبنزرت وبن عروس وغيرها،
- إفراد جزيرتي جربة وقرقنة بإجراءات خاصة تأخذ بعين الاعتبار هشاشتهما البيئيّة وتمكن من توفير محيط سليم بهما.

مجال الخدمات الأساسية: توفير مقومات العيش الكريم والحد من الفوارق بين الجهات والفئات

تعتبر حركة النهضة أنّ من أوكد واجباتها تحسين نوعية الخدمات الأساسية للمواطن من مسكن وتعليم وخدمات صحية وبيئة نظيفة حتى نقترب من تحقيق العدالة بين الفئات والجهات.

I. تحسين الخدمات الصحية للمواطن

روح الطبّ في لطافة الأطباء والممرضين

تهدف حركة النهضة في المجال الصحي إلى تحقيق تغطية صحية شاملة مستدامة على أساس الإنصاف والمواطنة تضمن لكل فئات المجتمع التونسي الحق في الاستفادة من الخدمات الصحية التي يحتاجون إليها وتتيح لهم خدمات صحية عالية الجودة وذلك بـ:

- تطوير خدمات الصحة الأساسية بالعناية بمؤسسات الخط الأول من مستشفيات محلية ومراكز الصحة الأساسية ودعمها بالأطباء والأدوية والتجهيزات وتنشيط البرامج الوطنية
- توسيع طاقة الاستيعاب في المستشفيات لتصل في مدى خمس سنوات من 21 ألف إلى 26 ألف سرير
- تطوير الخارطة الطبية بالمناطق الداخلية لتحقيق التوازن الجهوي وذلك من خلال وتأهيل المستشفيات الجهوية وإنشاء أقطاب طبية إقليمية مختصة مثل أقطاب علاج السرطان وطب النساء والتوليد وطب الأطفال
- إنشاء منظومة معلوماتية مندمجة للصحة واعتماد معرف وحيد وملف صحي الكتروني لكل مواطن حتى يتسنى مراقبة ومتابعة وتنظيم كل الخدمات الصحية وتيسيرها للمواطن

- تنظيم وتفعيل ومتابعة حقوق المرضى في المستشفيات بما في ذلك تحسين نوعية الاستقبال وظروف الإقامة والانتظار (تكوين ممرضين في تقنيات الاستقبال، مراجعة هندسة المستشفيات، إرساء مركزية التصرف في المواعيد، ...)
- ضمان الامن الدوائي عبر تشجيع الصناعة الوطنية حتى تبلغ نسبة الانتاج المحلي من الأدوية 60 بالمائة من الاستهلاك الوطني للأدوية (مقابل 49 في المائة حاليا) و ذلك عبر حسن التصرف في المنشئات الموجودة و انشاء وحدات جديدة وترشيد الاستهلاك عبر الإسراع في ضبط البروتوكولات العلاجية التي يتم على أساسها الاستخلاص من نظام التغطية الصحية و كذلك عبر التشجيع على استخدام الأدوية الجنيسة
- استغلال وتفعيل الطاقات الاقتصادية الكبرى للقطاع الصحي من خلال النهوض بالسياحة الاستشفائية والطبية والصناعات الدوائية ودعم قدرة القطاع على الإشعاع الخارجي وتصدير الخدمات الصحية
- **الاعتناء بتطوير الطب المتقدّم والبحث العلمي الطبي والبيولوجي ودعم إمكاناته البشرية**

II. التهيئة العمرانية وتوفير السكن اللائق وتحسين نظافة الأحياء

تطرح الوضعية المجالية للبلاد تحديات عقارية وإدارية تفرض توفر رؤية مستقبلية تشمل كل البلاد؛ حيث أنّ جزءا كبيرا من المشاريع يتعطل بسبب مشكلات عقارية أو بسبب المسار المعقّد والطويل لإعداد وتحيين أمثلة التهيئة العمرانية. لذلك سنعمل في الخمس سنوات المقبلة على:

- إنجاز مثال تهيئة وطني يجسد التوجهات التنموية المستقبلية ينبني على استراتيجية وطنية تعالج المشكلات العقارية العالقة.
- ضبط خارطة وطنية رقمية للمخزون العقاري.
- كما سنعمل في مجال توفير السكن اللائق على:
- مراجعة السياسة السكنية وتطوير الآليات من أجل الاستجابة للطلبات المتزايدة للسكن والضغط على الكلفة لتمكين المواطنين من مسكن لائق وبكلفة معقولة،
- مواصلة البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي والعمل على تنويع أنماطه وتوسيع قاعدة المستفيدين
- توفير المدخرات العقارية وتهيئة مناطق عمرانية جديدة تضم كل المرافق الضرورية والتجهيزات الأساسية في ميادين الشباب والطفولة والرياضة والثقافة للضغط على أسعار الأراضي بالتوازي مع تطوير منظومة النقل العمومي لتسهيل ربط هذه المناطق بالمراكز الإدارية .
- تطوير استراتيجية وطنية للسكن للطبقات المتوسطة يرتكز على أدوات المالية الإسلامية كالمشاركة والمناقصة

وفي مجال النظافة سنعمل على:

- **إحداث شركات متخصصة في النظافة والبيئة والصيانة تعهد لها مهمة نظافة وصيانة المدن والمنشئات العمومية.**
- تنفيذ برنامج لتهذيب وتحسين جمالية الأحياء الشعبية وإحياء وسط المدن وإبراز الطابع الحضاري لها

III. إحكام الاندماج والتوازن بين الشريط الساحلي والمناطق الداخلية

- إعادة النظر في التقسيم الترابي للبلاد من خلال إحداث أقاليم أفقية متناسقة جغرافيا وبشريا واقتصاديا والعمل على بروز أقطاب حضرية كبرى في المناطق الداخلية تكون روافع للتنمية الاقتصادية والاجتماعية
- **تخصيص 20 في المائة من ميزانية الاستثمار العمومي للتنمية الجهوية**
- مواصلة اعتماد مفاتيح توزيع علمية لميزانية التنمية الجهوية بين الجهات
- جعل تطوير البنية التحتية في الجهات الداخلية والأحياء الشعبية من أولويات الحكومة القادمة.
- تطوير شبكة الطرقات السيارة على المدى القصير والمتوسط لربط المناطق الداخلية بالمناطق الساحلية للبلاد

IV. منظومة تعليمية ناجعة تنمي الحس النقدي وتشجع على الإبداع

تعتبر حركة النهضة أن منظومة التربية والتعليم الأساس المتين في تنشئة الإنسان المتوازن والمتكامل الأبعاد، ولهذا فهي تولي التربية والتعليم أولوية مطلقة في بناء المجتمع وتحقيق تطلعات أفراده من خلال بلورة سياسة تربوية تؤكد محورية التلميذ الفاعل بعيدا عن السلبية، وتجويد ملامح المتعلم المتجذرة في أصالته العربية الإسلامية والمنفتح على القيم الكونية.

ولي عقل على الإبداع منفتح
ومنشرح صدري
أرى الألوان مختلفة ومؤتلفة بلا صدّ ولا صممِ

وإيمانا بأن التربية والتعليم قطاع استراتيجي لتحقيق التنمية الشاملة وتكوين المواطن الحر والمعتز بكرامته، ستعمل على:

- تشخيص أزمة المنظومة التربوية في مستوياتها التعليمية والتربوية والمؤسسية من أجل الانطلاق الفعلي والحقيقي في عملية إصلاح تربوي شامل وجذري ومتدرج تستوعب ما تراكم من جهود الإصلاحات

السابقة في التجربة التونسية وترفع التحديات مثل الفشل المدرسي والانقطاع المبكر عن الدراسة وذلك بمشاركة جميع الأطراف.

- تعميم السنة التحضيريّة الإجباريّة المجّانيّة بجميع المدارس الابتدائيّة العموميّة.
- القيام بإصلاح على المدى القريب يشمل إعادة النظر في الزمن المدرسي وتطوير المضامين البرامجية وملاءمتها مع المعارف المستجدة والعلوم الحديثة وتحسين التمشيّات البيداغوجية وتنويعها ومراجعة منظومة التقييم الجزائي نحو إبلاء التقويم التكويني حضورا أكبر في المجال التعليمي.
- تطوير طرق الدعم المدرسي بما يضمن الارتقاء بجودة التعليم ويراعي الظروف الاجتماعية للعائلات محدودة الدخل والمتوسطة وتأمين خدمات الإحاطة والمرافقة لفائدة التلاميذ ذوي الصعوبات الدراسية.
- إصلاح وتنظيم وتوسيع خدمات تعليم اللغة العربية لأبناء التونسيين بالخارج والتعريف بالثقافة التونسية لدى الأجيال الجديد
- ترسيخ مبدأ التكوين المستمر مدى الحياة وإعداد وتنفيذ برنامج تكوين ورسكلة لفائدة المربين في الأساليب البيداغوجية وطرق التعليم الحديثة.
- وضع خطة وطنية ورصد الإعتمادات اللازمة لتهيئة المدارس خاصة في المناطق الداخلية لإزالة الفوارق بين الجهات ولتنشيط الحياة المدرسية بهدف تطوير نسق الأنشطة الثقافية والفنية والرياضية باعتبارها مكونا أساسيا من مكونات الحياة المدرسية.
- **تحسين الظروف الاجتماعية للمربين والإطارات الإدارية وأعوان المساندة.**

استكمال بسط الأمن والاستقرار ومكافحة الإرهاب

I. مقاومة الإرهاب

الإرهاب ينشأ لوثة فكرية وينتهي طاقة تدميرية

يمثل الإرهاب ظاهرة إقليمية ودولية خطيرة ومدمرة تهدّد الاستقرار لم تسلم منها بلادنا. تصدّت لها معظم الدول بمقاربات متعدّدة الأبعاد والوسائل. تعتبر حركة النهضة ظاهرة الإرهاب التحدي الاخطر على الأمن القومي وجب التصدي له ومحاربته ضمن تعاون إقليمي ودولي وثيق وهي إذ تثمّن ما قرّرته حكومة الإئتلاف الثلاثي من تصنيف للجماعات التكفيرية كتنظيمات إرهابية فإنّها ستعمل على:

1. اعتماد مقاربة أمنية وقضائية تقوم على:

- التنسيق الاقليمي والدولي وتوفير الإمكانيات البشرية والمادية والتقنية للأجهزة المختصة لمحاصرة هذه الظاهرة والقضاء عليها
- اعتبار ضحايا الإرهاب من الأمنيين والعسكريين في أعلى مراتب التكريم لدفاعهم عن الوطن وتكفل الدولة بتقديم الرعاية الكاملة لكل افراد عائلاتهم
- تفكيك البنية التحتية للإرهاب المتعلقة بمصادر التمويل والدعم اللوجستي وشبكات التواصل ...الخ
- تشديد العقوبات لدعوات ارتكاب الجرائم الإرهابية والإشادة بها ضمن إطار قضائي متخصص

2. اعتماد مقاربة وقائية شاملة تعالج مختلف الأبعاد الفكرية والتربوية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية التي تتغذى منها الظاهرة وذلك عبر:

- وضع فقرات تحسيسية وتوعوية ضمن البرامج التعليمية والإعلامية والدينية لإبراز مخاطر الإرهاب وتفنيد أسسه الدينية وترسيخ قيم التسامح والاعتدال ونبذ كافة أشكال الغلو والعنف.
- تكليف هيئة مختصة للحوار مع منتسبي التيارات التكفيرية داخل السجون لتغيير افكارهم وقناعاتهم الخاطئة
- بعث قطب أمني استعلاماتي وآخر عسكري متخصص في مقاومة الإرهاب

II. مقاومة التهريب

نعتبر ظاهرة التهريب مسألة معقّدة تتداخل فيها اعتبارات عديدة اقتصادية واجتماعية وأمنية، تجعل من التصدي لها ومعالجتها أمرا هاما من أجل تعزيز الاقتصاد ودرء المخاطر الأمنية وتوفير الحلول الاجتماعية للفئات المعنية. لذلك ستعتمد سياستنا في مقاومة التهريب على:

- **تعزيز قدرات الفرق المختصة** في مقاومة التهريب بشريا ولوجستيا.
- تحفيز الفرق المختصة العاملة في المناطق النائية والصحراء بمنح خاصة.
- تشديد العقوبات على مرتكبي جرائم التهريب والمتواطئين معهم
- تفعيل التعاون مع دول الجوار وذلك بتعزيز أنظمة المراقبة بالمعابر البرية والموانئ والمطارات.

- **إنشاء مناطق للتبادل الحر** بالتعاون مع دول الجوار وتحسين مناخ الاستثمار بالولايات الحدودية من أجل توفير مواطن شغل بديلة والحد من التجارة الموازية.

III. تأمين البلاد ضد الفوضى والعنف والجريمة

من علامات المدنية تحقق الأمن المدني وأمان النفس في آن

استكمال مسار إصلاح المنظومة الأمنية عبر:

- **مواصلة الإصلاحات الهيكلية والإصلاحات القانونية** بتطوير القانون الأساسي للمؤسسة الأمنية والقوانين المنظمة لتعاطيها مع مختلف الظواهر في إطار ضمان فاعلية التدخل واحترام حقوق الإنسان.
- مواصلة **تطوير التجهيزات** وكل ما يتعلق بالبنى الأساسية كالثكنات والمراكز الأمنية. واستمرار **تطوير التكوين والتدريب والبرامج**.
- مواصلة تطوير علاقة المؤسسة الأمنية بالمواطن وبالمجتمع المدني في إطار الاحترام المتبادل.
- مزيد تحسين ظروف عمل الأعوان وأوضاعهم الاجتماعية.
- **تعزيز قدرات الأمن على مكافحة الجريمة وخاصة المنظمة** منها بتكثيف الدوريات النهارية والليلية في الأحياء وبعث خلايا عدلية جديدة في مراكز الأمن الشاغرة
- مواصلة تطوير المؤسسة العسكرية بالرفع من ميزانية وزارة الدفاع وتوسيع الانتدابات في العسكريين وتطوير القدرات القتالية في مواجهة التهديدات
- مزيد الإحاطة المادية والاجتماعية بالعسكريين والأمنيين وعائلاتهم وخاصة الذين قدموا منهم شهداء وجرحى.
- **منح صفة شهيد من أجل تونس** في الوثائق الرسمية للشهداء من العسكريين والأمنيين وضحايا الإرهاب

IV. تحصين المجتمع ضد التطرف والانحرافات الاجتماعية

نعمل على نشر قيم الوسطية والاعتدال والتسامح والانفتاح وقيم العمل والبذل والعطاء لدى الناشئة و نبذ كافة أشكال التطرف والعنف و الإرهاب في مستويين وقائي وإصلاحي بما يسمح بتحصين المجتمع ضد الانحرافات الاجتماعية واستفحال كل الظواهر التي لا تمت بصلة إلى الموروث الثقافي والحضاري التونسي بِصِلَة:

- إصلاح المنظومة التربوية بتطوير البرامج والأنشطة الثقافية والفنية والرياضية لترسيخ القيم والأخلاق الفاضلة لدى الأجيال بالإضافة إلى المساعدة المادية والمعنوية لفائدة العائلات المعوزة المعرضة لخطر التطرف والانحراف.
- إعداد وتنفيذ برنامج تأهيل المساجين خاصة الشباب منهم قصد تمكينهم من مهارات وكفاءات مهنية ومرافقتهم والإحاطة بهم لبعث مشاريع صغرى عند انقضاء محكوميتهم تسمح لهم بالاندماج في الحياة العامة والمساهمة في الدورة الاقتصادية والحفاظ على كرامتهم.

المجتمعات المتحضّرة تتحمّل مسؤوليتها كاملة حين تفشل جزئيا أو كليا في تنشئة شبابها تنشئة متوازنة

المجال السياسي: تثبيت حرية المواطن في مجتمع ديمقراطي ودولة قوية

I. إنجاح التجربة الديمقراطية في تونس

مسؤوليتنا أكيدة تجاه الأجيال الحاضرة وهي أوكد تجاه الأجيال القادمة

1. تدعيم التوافق والتشاركية

تعمل حركة النهضة على تثبيت ما تحقق من مكاسب في مجال الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان وستسعى إلى تدعيم منهج التوافق والتشاركية من خلال العمل على تشكيل حكومة وحدة وطنية ملتزمة بقيم الثورة تكون قادرة على إدارة الشأن العام في انسجام بين مختلف مكونات السلطة التنفيذية من أجل مجابهة التحديات الأمنية والقيام بالإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية الضرورية لبناء مقومات اقتصاد قادر على تحقيق النمو وخلق الثروة وتوفير مواطن الشغل والعيش الكريم لكل المواطنين.

2. استكمال بناء مؤسسات وآليات الديمقراطية

استكمال بناء مؤسسات السلطة القضائية من محكمة دستورية ومجلس أعلى للقضاء واستكمال الهيئات الدستورية المستقلة من هيئة الاتصال السمعي البصري وهيئة حقوق الانسان وهيئة التنمية المستدامة وحقوق الأجيال القادمة وهيئة الحوكمة الرشيدة ومقاومة الفساد. وتثبيت السلطة المحلية على أساس اللامركزية وتحيين النصوص القانونية والتشريعات القديمة بما يتوافق مع الدستور.

3. دعم المجتمع المدني

دعم المجتمع المدني والارتقاء بدوره كشريك فاعل في منظومة الحكم الديمقراطي وفي التنشئة على قيم الحقوق والحريات وقيم العمل والالتزام الاجتماعي وذلك من خلال:

- بلورة ميثاق وطني للعمل الجمعياتي والمدني
- تعزيز تمثيلية مؤسسات المجتمع المدني داخل الهيآت الدستورية
- إقرار أسبوع وطني للعمل الجمعياتي والاقتصاد الاجتماعي

4. تقديم كل الدعم لهيئة الحقيقة والكرامة من أجل تحقيق عدالة انتقالية منصفة وعادلة

5. استكمال إرساء الهيئة الوطنية للوقاية من التعذيب

استكمال إرساء الهيئة الوطنية للوقاية من التعذيب وتيسير عملها حتى تتمكن من القيام بالمهام الموكولة لها في رصد ممارسات التعذيب إن وجدت

من معاني التفاؤل والروحية المستقبلية التفكير في الأجيال القادمة

I. تقوية مؤسسات الدولة وتعزيز سلطة القانون

1. تحديث الإدارة والارتقاء بجودة خدماتها

نعتبر من مستلزمات الإصلاح الضرورية تحديث الإدارة والارتقاء بجودة خدماتها لتصبح إدارة ناجعة وقوية توفر خدمات عمومية ذات جودة عالية وبكلفة أقل وعاملا مؤثرا في تحسين مردودية ونجاعة المؤسسة الاقتصادية وإحداث القيمة المضافة. وسنعمل على تحقيق ذلك من خلال:

- **تبسيط الإجراءات الإدارية وإلغاء الوثائق والإجراءات التي تعطل مصالح المواطن وتؤثر سلبا على مردودية المؤسسات الاقتصادية مثل التعريف بالإمضاء والنسخة طبق الأصل وضبط آجال قصوى تلتزم بها**

الإدارة لتقديم الخدمات لفائدة المواطنين والمؤسسات الاقتصادية. وفي هذا الإطار سيصبح سكوت الإدارة بعد انقضاء شهرين عبارة عن رد قانوني بالإيجاب على مطلب المواطن أو المؤسسة

- التعميم التدريجي لأنظمة المعلومات في جميع المصالح الإدارية العمومية المكونة للمخطط المديري المشترك للإعلامية بالإدارة بما يمكن من تسريع وتجويد الخدمات المقدمة للمواطن ومنها عدم مطالبته بأي وثيقة إدارية مصدرها الإدارة
- مراجعة نظام الانتداب والتأجير لأعوان الدولة والجماعات العمومية والمحلية لجذب أفضل الكفاءات وتحفيزهم وتثمين العمل وتحسين المردودية وتأهيل الموارد البشرية وتوزيعها بشكل أفضل.
- دعم البلديات والمعتمديات والولايات بالموارد البشرية المؤهلة وبالموارد المادية الضرورية للقيام بوظائفها خاصة في ضوء الصلاحيات الجديدة التي منحها لها الدستور.

2. مقاومة الفساد المالي والإداري

- ستعمل حركة النهضة في هذا المجال في مستويين:
- الأول تجميع هيئات الرقابة في هيكل موحد يعنى بالرقابة والتقييم والمتابعة، وتعزيز إمكانياته المادية والبشرية وتمكينه من صلاحيات الإحالة على القضاء وتوفير الحماية القانونية للمراقبين. وإحداث فريق متخصص صلب هذا الهيكل تعهد له مهمة متابعة كل الحالات التي تستوجب التدخل الفوري.
- الثاني توسيع وتعزيز المشاركة الشعبية في الرقابة تحقيقا للشفافية عبر تفعيل النفاذ للمعلومة في القطاع العام بما في ذلك الإحصائيات حول جودة ومردودية المؤسسات والخدمات العمومية

3. التأسيس لسلطة محلية تقوم على وضع وتنفيذ السياسات التنموية في إطار وحدة الدولة

نعتبر الباب السابع من الدستور أفضل استجابة لمتطلبات الثورة المباركة، ونلتزم بإطلاق حوار وطني شامل هدفه التوافق حول ترسيخ لامركزية تدريجية في تدبير المصالح المحلية وضمان مشاركة أوسع للمواطنين وللمجتمع المدني في صنع القرار ومتابعة تنفيذه، ويكون ذلك بحسب ترتيب الأولويات كما يلي:

- **التعجيل بإجراء انتخابات المجالس البلدية والجهوية قبل موفى سنة 2015 لتعويض النيابات الخصوصية بمجالس منتخبة انتخابا عاما حرا مباشرا سريا نزيها وشفافا، عبر نظام اقتراع يضمن أفضل تمثيلية وفاعلية**
- مراجعة المنظومة التشريعية وإصدار القوانين الأساسية والنصوص التطبيقية ومنها بالخصوص ما يتعلق بالجباية والمالية والميزانية والمحاسبة والصلاحيات والموارد البشرية والرقابة.

- إرساء علاقات جديدة بين الدولة والجماعات المحلية تُبنى على الشراكة وعلى الإشراف والرقابة المرنة وعلى احترام الإلتزامات المتبادلة بين السلطة المركزية والسلطة المحلية.
- تشجيع انفتاح الجماعات المحلية على التعاون والشراكة فيما بينها ومع القطاع الخاص.
- **العمل تدريجيا على تعميم النظام البلدي وإعطاء أولوية في ذلك للمجالس القروية وللمناطق ذات الكثافة السكانية والجهات الحدودية.**

4. تعزيز سلطة القانون

نعتبر أنّ تعزيز سلطة القانون من شروط استكمال البناء الديمقراطي وتحصين مؤسساته وتدعيم هيبة الدولة. لذا سنسهر على تنفيذ القانون وبسط سلطته درءا للمخاطر وتوفيرا للأمن وحماية للمكتسبات وفي مقدمتها مكسب الحرية والديمقراطية.

إذا ضعف سلطان القانون تجرّأ الظالمون والفاسدون على حقوق غيرهم ويئس الضعفاء من العدالة وتلك مقدمات انهيار الدولة

أ. إصلاح القضاء ليكون أكثر نجاعة وفي خدمة المواطن

يظل القضاء أحد أهم دعائم الدولة الديمقراطية بما يمثّله من ملاذ للمتقاضين وسند للعدالة والإنصاف؛ لذلك يبقى من أولوياتنا دعم استقلاليته حتى يمثّل ضمانة أساسية للتوازن بين السلط بما يحفظ الحقوق ويصون الحريات. ونعتبر أنّ من مقتضيات ترسيخ حرية المواطن وبناء مجتمع ديمقراطي ودولة قوية تحصين القضاء من الفساد وتطوير نجاعته الوظيفية عبر:

- مواصلة تطوير القوانين الأساسية للقضاء وكل أصناف مساعديه وإيجاد الآليات التي تضمن حقوق الجميع في إطار من الشفافية والعدالة
- تطوير البنية التحتية والتجهيزات واستكمال تعميم المنظومة المعلوماتية المندمجة وتعزيز آليات الحماية الإلكترونية للمحاكم
- مراجعة الخارطة القضائية بإحداث المزيد من محاكم الناحية ومحاكم الاستئناف بهدف تقريب الخدمات من المواطن والتكافؤ بين الجهات.
- اعتماد برنامج انتداب استثنائي لألف (1000) قاض بما يطور من أداء المرفق القضائي وخاصة الاستجابة لحاجيات التقاضي لدى المواطنين في آجال معقولة.

- تطوير آليات العقوبات البديلة والتشجيع على الاستفادة منها
- تحسين البنية التحتية للمؤسسات السجنية ومراكز الاحتفاظ وظروف الإيقاف والإحاطة بالسجناء وأصحاب السوابق قصد إدماجهم في الحياة الاجتماعية والمهنية.

لا يستقرّ العمران البشري إلا إذا ما استوى ميزان العدالة

II. ترسيخ إعلام مهني وحرّ

سنعمل على النهوض بالمشهد الإعلامي بما يدعم قيم الثورة واستحقاقات الانتقال الديمقراطي، والارتقاء به إلى مستوى المعايير الدولية، وتوفير البنية الأساسية والتشريعية لتحويل تونس إلى قاعدة إقليمية للإنتاج الإعلامي، وذلك من خلال الاجراءات التالية:

- تنقيح التشريعات ذات الصلة بالقطاع تنفيذا لأحكام الدستور وتكريسا للاستقلالية والحريات وضمانا لحق الإعلاميين في أداء مهامهم، وإلغاء العقوبات السالبة للحرية
- إصلاح مرفق الإعلام العمومي بما يتوافق مع المعايير الدولية
- دعم إرساء مجلس وطني للتعديل الذاتي للصحافة المكتوبة والالكترونية تشريعيا وماديا
- إعادة تنظيم الإشهار العمومي عبر إحداث هيئة تشرف على توزيعه بمشاركة أهل المهنة
- دعم الامتيازات المخولة لحاملي بطاقة صحفي محترف
- التشجيع على إحداث مدن إعلامية حرة وتحفيز الاستثمار الخاص في مجال الإعلام والاتصال

III. ترسيخ اندماج تونس في محيطها الإقليمي والعالمي

تطوير علاقاتنا مع دول الجوار المغاربي والارتقاء بها إلى مستوى الشراكة الإستراتيجية. وتدعيم علاقاتنا التقليدية المتميزة مع الدول العربية والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية. ورفع مستوى نشاط الديبلوماسية مع كل شركائنا وخاصة الدول الإفريقية والبلدان الصاعدة مثل الصين والهند والبرازيل وتركيا في إطار ديبلوماسية اقتصادية تستثمر صورة تونس كديمقراطية رائدة لدعم الاقتصاد والترويج لتونس كوجهة استثمارية. وسنواصل دعم القضايا العادلة وفي مقدمتها القضية الفلسطينية كما نلتزم بعدم التدخل في شؤون الدول الأخرى.

المجال المجتمعي: ترسيخ وحدة المجتمع ودعم الثقافة والفنون

نؤمن أنّ بناء مجتمع ديمقراطي، حر، متوازن، متجذر في هويته العربية والإسلامية ومنفتح على القيم الكونية يستوجب تبني مشروع ثقافي يهدف إلى خلق بيئة ثقافية حاضنة و موطّنة لقيم الدستور حتى يكون قناعات راسخة وتصورات موجهة و سلوكيات مجسدة ونشر قيم الوسطية والاعتدال و تقديس الحياة و نبذ كافة أشكال العنف و الإرهاب على أساس فتح الفضاء العام على التجارب الثقافية الريادية من اجل محيط جميل متناغم و راق يجعل من المدينة فضاء جميلا للعيش المشترك ولقيم الخير و الحق و الجمال و جعل الثقافة و الفنون فضاء منابت إنسانية الإنسان و والارتقاء بالذائقة.

I. تدعيم مكاسب المرأة وتوسيعها

إيمانا بأنّ المرأة شريك أساسي في بناء مجتمع متوازن واقتصاد متطور وفاعل رئيسي في التنمية الشاملة ودفاعا على حقوقها المكتسبة وتكريسا لمبدأ المساواة بين الجنسين وحفاظا على التوازن الأسري ستعمل حركة النهضة على:

- مقاومة كل ظواهر الاستغلال والتهميش والتعنيف ضد المرأة والحفاظ على مقومات الأسرة وتطوير النسيج الأسري
- **الترفيع في مدة رخصة الأمومة من ثمانية أسابيع إلى اثنى عشر أسبوعا بالإضافة إلى حق التمتع بكامل الأجر مقابل العمل لثلثي الوقت لمدة سنتين.**
- إحداث مرصد وطني لمحاربة كل أشكال التمييز ضد المرأة وبعث المزيد من مراكز رعاية المرأة المعنفة ودعم دور تفقديات الشغل في القطاع الخاص في الدفاع عن حقوق المرأة العاملة
- إعداد وتنفيذ برامج خاصة للإحاطة بالمرأة الريفية لتفعيل دورها السياسي والاقتصادي والاجتماعي بالتعاون مع المجتمع المدني.
- **تمكين المولودين لأمّ تونسية وأب أجنبي من الحصول على الجنسية دون أي قيد**

وأنّه لولا النساء اصطبرن
لما صمد رجل يوم عُسرة

II. استثمار الموروث الثقافي ودعم الوحدة المجتمعية

بناء على ما تحقق بفضل الثورة من بناء ديمقراطي وبمقتضى ما ثبّته الدستور من مركزية مسألة الهوية بوصفها أساسا لهذا البناء ومرتكزا له، يمده بكل ما يكفل له البقاء والاستمرار ويحمي المجتمع من التطرف والغلو. وسعياً لنشر الثقافة

الدينية الوسطية وثقافة التسامح ومحاصرة التطرف عبر استثمار الموروث الثقافي المنفتح بطبعه على كل الثقافات والحضارات قصد دعم وحدة المجتمع واستعادة الإشعاع الحضاري، تراهن حركة النهضة على إحياء تراثنا الزيتوني والفكر المقاصدي وتقديمه بشكل يلائم روح العصر ومتطلباته في مواجهة ما نراه من انحرافات وميل نحو التشدد وستعمل في سياق ذلك على:

- إنجاز مشروع جامعة الزيتونة **العالمية بالعاصمة**
- تأسيس **أكاديمية للقرآن الكريم والقراءات**
- الارتقاء بوضع الإطارات المسجدية **مهنيا ومعنويا**

III. مشاركة فاعلة للشباب في الحياة الثقافية والسياسية والاجتماعية

إن دور الشباب المحوري في مقاومة الظلم والاستبداد خلال عقود والذي تمثل جليا في ثورة تونس المجيدة ودوره الأساسي في نحت مستقبل البلاد ومشاركته مع بقية مكونات المجتمع في صياغة مصيرها يتطلّب من حركة النهضة أن توليه المكانة المستحقة لما لذلك من الأثر الإيجابي والحتمي في بناء المجتمع سياسيا واقتصاديا واجتماعيا.

تعتبر حركة النهضة أن مشاركة الشباب في الشأن العام من الأولويات باعتباره قوة دفع ومصدرا رئيسيا للمبادرة والتجديد ولذلك ستدعم تواجده في التمثيليات المحلية والجهوية وستعمل على تمكين الجمعيات الشبابية وتطوير قدراتها والعمل أكثر على تشبيكها وبعث مجلس تمثيلي للجمعيات الناشطة في مجال الشباب بالإضافة إلى إحداث" بطاقة شاب" تمكنه من خصم على كل الخدمات التي يحتاجها في قطاعات الرياضة والصحة والثقافة وغيرها والعمل على تشريك القطاع الخاص في ذلك

وفي إطار تطوير الحس المدني وتجذير مفهوم المواطنة لدى الشباب والتركيز على دعم ثقافة التطوع سيتم مراجعة القوانين المنظمة له وسنعمل على إحداث هيكل وطني شبابي يعنى بالتطوع وسيعطى المتطوعون تنفيلا يؤخذ في الاعتبار عند الانتداب.

أما على المستوي الإستراتيجي، ستعمل الحركة على دعم هياكل البحوث المهتمة بقضايا الشباب ومتابعة التحولات التي تطرأ والرهانات والتحديات التي تعترضه والانطلاق في وضع إستراتيجية وطنية للنهوض بالشباب وتفعيل دوره في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية يشارك في بلورتها كل الفاعلين وخصوصا المجتمع المدني

IV. دعم الإنتاج الفكري والثقافي

الثقافات المنتصرة منتجة للشعوب الحية
والثقافات المهزومة مصدر اليأس والكآبة

إيمانا منها بالدور الهام للثقافة والفنون في بناء الحضارات والمجتمعات وتقديرا منها للدور الذي يقوم به المثقفون والفنانون في الارتقاء بذائقة شعوبهم وجعلهم يعانقون شوق الحياة ويتمرّدون على الواقع وإن كان جميلا من أجل واقع أجمل، وعلى الموجود انجذابا نحو المنشود، فإنّ حركة النهضة ستعمل على دعم الإنتاج وتطوير الحركية الفكرية والثقافية عبر:

1. تحسين حوكمة القطاع الثقافي من خلال:

- **مضاعفة ميزانية وزارة الثقافة**
- تفعيل المجلس الأعلى الثقافي بما يضمن تمثيليته ويمنحه سلطات استشارية واسعة تساهم في رسم السياسات الثقافية ودعم اللامركزية الثقافية من خلال بعث مجالس جهوية ثقافية.
- حوكمة التصرف في منظومة الدعم الثقافي من اجل الحفاظ على المال العام وإدراك الجودة والنجاعة وذلك وفق قواعد الشفافية والمحاسبة.
- تفعيل المؤسسة الوطنية للتظاهرات الثقافية والمهرجانات من اجل إحكام التصرف في منظومة المهرجانات وتحقيق العدالة بين الجهات.
- تفعيل وإحكام التصرف في الصندوق الوطني للتشجيع على الإبداع الفني والأدبي والتفكير في إثراء وتنويع مصادر تمويله

2. الاستثمار في القطاع الثقافي وتحويل تونس إلى بلد جاذب للاستثمار الثقافي الدولي في مجال الصناعات الثقافية والإبداعية وذلك بـ:

- **إحداث متحف وطني لثورة الحرية والكرامة في سيدي بوزيد وتشييد معالم تذكارية لأبرز أحداثها**
- التشجيع على إحداث قرى للإنتاج السينمائي ومدن إعلامية
- **خلق أقطاب للصناعات الثقافية تستمد من خصوصيات المدن وتراث الجهات: مدن سينمائية، مدن متاحف متعددة**
- جعل تونس مركزا دوليا لصناعة الكتاب ونشره.

3. العناية بالمثقفين والكتاب وبدور الثقافة والمكتبات العمومية والمواقع الأثرية عبر:

- **الإحاطة المادية ودعم التغطية الاجتماعية للمثقفين حفظا لكرامتهم واعترافا بإسهاماتهم وإبداعاتهم**
- تأهيل المؤسسات الثقافية (مكتبات عمومية، دور ثقافة...) والتفكير في بعث جيل جديد يعاضدها على غرار المسارح الجهوية ومتاحف الفنون وأروقة الفنون التشكيلية.. وتعميم مراكز الفنون الدرامية على كافة الولايات
- إرساء سياسة وطنية للكتاب للنهوض به وتوفيره للقراء في جودة من ناحية الشكل والمضمون وبكلفة مناسبة.
- دعم انتشار المراكز الثقافية متعددة الأهداف ودور الثقافة في مختلف الجهات
- إعادة صياغة الخارطة الوطنية الأثرية واستكمال الجرد الوطني للمخزون التراثي الوطني درءا لكافة أشكال العبث بالتراث والمتاجرة به أو سرقته
- **تسجيل ما لا يقل عن خمس مدن في قائمة التراث العالمي.**

إذا كان الإنسان هو الباني للحضارة
فإنّ الثقافة هي البانية للإنسان

V. رياضة وترفيه

- نعتبر أنّ مجال الرياضة مرفقا حيويا يحقّق, إذا ما توفرت الإمكانيات المادية والبشرية الرفاه الاجتماعي والصحة البدنية والعافية النفسية لذلك سنعمل على تطوير واقع الرياضة الفردية والجماعية وعلى تنمية المشاركات الرياضية للهواة والمحترفين محليا وإقليميا ودوليا وذلك من خلال:
- توفير الفضاءات الرياضية البيئية والتشجيع على استعمالها من أجل رياضة للجميع
- تشجيع الاستثمار في مجال رياضة الاحتراف والنخبة
- **تشجيع الرياضة النسائية والعمل على تطوير نتائج المشاركات الإقليمية والدولية للمرأة الرياضية**
- الاعتناء بالرياضة المدرسية والجامعية باعتبارها رافدا حيويا لرياضة النوادي وتوفير مراكز التأهيل الرياضي المرتبطة بالفضاء المدرسي
- تطوير شبكة الملاعب وفضاءات الرياضة الفردية والجماعية بما يدعمّ أنشطة النوادي الرياضية ويرفع مستوى احترافيتها
- **دعم ملف ترشح مدينة صفاقس لتنظيم الألعاب المتوسطية لسنة 2021**

خاتمة

تتوجه حركة النهضة لكل التونسيين ببرنامجها المرحلي 2015-2020 الذي تقترح من خلاله رؤيتها في إدارة المرحلة المقبلة وكلها أمل في المستقبل وثقة في نجاح التونسيين. وهي إذ تحيّي كلّ التضحيات التي قدّمها أبناء تونس وتذكر باعتزاز شهداء الوطن جميعا الذين كافحوا المستعمر والذين قاوموا الاستبداد والظلم والذين ارتفعوا إلى ربهم وهم يحاربون الإرهاب، تترحّم عليهم وتستشعر أمانة تضحياتهم وفي نفس الوقت تقدّر حجم المسؤولية الملقاة على عاتقها في تحقيق ما ضحّوا من أجله وتطلّعوا إليه.

تقدّم حركة النهضة برنامجها على خطّ الحريّة والعدالة والتنمية وفاءً للعهد والتزاما بالمواثيق، برنامجا تستقبل به مرحلة من البذل والكدّ والعمل والاجتهاد حتى تسير تونس فردوسا ينعم فيها أهلها بخيرات سعيهم. وقِبلةً آمنة مطمئنّة يأتيها رزقها رغدا كلّ حين بإذن ربّها.

رَبِّ اجْعَلْ هَـٰذَا بَلَداً آمِناً وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ البقرة 125

تونس 2014

محبّة تونس .. مش كلام

www.ennahdha.tn

@NahdhaTunisie

Nahda.Tunisia

Ennahdhachannel

حركة النهضة

حـرّية . عـدالـة . تـنـمية

نهج اللاس محمد الخامس مونبليزير تونس 1073

الهاتف: 907 900 71 216 +

الفاكس: 679 901 71 216 +

البريد الإلكتروني: webmaster@nahdha.tn